مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٨٨** الخميس، ٥ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	(مصر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرانكوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينياريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد وو هياتو
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	نيوزيلندا	السيد شفالغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/395)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/395).

الرئيس: وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد يوانيس فريلاس، القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ الآن مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/395، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها التقرير التاسع والأربعين للممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك.

أعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو.

السيد إنزكو (تكلم بالإنكليزية): عندما خاطبت المجلس قبل ستة أشهر (انظر S/PV.7555)، كنا عشية الذكرى السنوية العشرين لاتفاق دايتون للسلام. وكانت تلك فرصة للاحتفال بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك، بل أيضا للتسليم بأنه يلزم القيام بالكثير من العمل لكفالة الاستقرار الدائم ومستقبل أفضل لشعب ذلك البلد الجميل. ومما أكد أيضا على أهمية تلك المناسبة مؤتمر هام عُقد في دايتون، أوهايو، شارك فيه رئيس الولايات المتحدة السابق كلينتون، أحد صانعي السلام قبل ٢٠ عاماً.

وعلى خلفية ذلك، في ١٥ شباط/فبراير، اتخذ البلد خطوة تاريخية بطلب العضوية في الاتحاد الأوروبي. واختارت البوسنة والهرسك اتجاهها بوضوح، وهذا الاتجاه هو أن تكون جزءا من الاتحاد الأوروبي مستقبلا. وبالطبع، فإن الانتقال عملية وليس حدثاً، والتحول الذي يجب أن يشهده البلد على طريق العضوية سيجعل شعب البوسنة والهرسك أفضل حالاً. وبالتالي، نحن متحدون تماما في دعم البلد في إطار طموحاته للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. إن ما ينتظر البوسنة والهرسك سيكون بلا شك حقبة مليئة بالتحديات، ولكنها مرحلة لا يمكن للبلد أن يعبرها إلا إذا تعاونت جميع الأطراف معا واحترمت بشكل كامل اتفاق دايتون للسلام.

كما أؤكد في تقريري (S/2016/395، المرفق)، فإن التطورات في الميدان خلال الأشهر الستة الماضية كانت متباينة. ولا يزال من غير الواضح متى نستطيع القول بأن البوسنة والهرسك تسير بصورة لا رجعة فيها على طريق الاندماج الأوروبي – الأطلسي. وعلى الجانب الإيجابي، كما ذكرت، قدم البلد طلبا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، اتخذت السلطات خطوات لتنفيذ برنامج الإصلاح، بما في ذلك اعتماد تشريعات العمل الجديدة في الكيانين. وفي هذا السياق، أود أن أشيد بالجهود الهامة التي يبذلها الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، السيد لارس – غونار ويغيمارك. إنه يبذل حقا جهدا كبيرا.

وبالرغم من أن التقدم الذي أحرزته السلطات في برنامج الإصلاح بالفعل موضع ترحيب كبير، ينبغي ألا تغيب عنا

الحاجة إلى التعجيل بوتيرة الإصلاح. ويجب أن نشهد شعورا أكبر بكثير بالإلحاح في عملية صنع القرار. ومن منظور الولاية الموكلة إلي والمتمثلة في دعم اتفاق السلام، فإنني أرحب بأن سلطات جمهورية صربسكا لم تتخذ خطوات أخرى لإجراء استفتاء على سلطة المحكمة ومكتب المدعي العام وعلى سلطات الممثل السامي، لأن ذلك من شأنه أن يشكل انتهاكا واضحا لاتفاق السلام. ونرحب حقا بتلك الخطوة.

وتقييمي الحالي أنه بالرغم من أن الاستفتاء لم يُسحب رسميا بعد، يبدو أنه قد نُحي جانبا. ولا بد لي من الإشارة إلى أن مختلف الجهات الفاعلة السياسية تواصل الدعوة إلى تنظيم استفتاء آخر في الكيان بشأن صحة القرار الصادر مؤخرا عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن اتفاق السلام ينص صراحة على أن قرارات المحكمة الدستورية نهائية وملزمة.

وإضافة إلى الجهود المبذولة للوفاء بمتطلبات الاتحاد الأوروبي، أود أن أشيد بجهود السلطات لتسجيل ملكية الأصول الدفاعية ضمن ممتلكات دولة البوسنة والهرسك. وهذا شرط لتفعيل خطة عمل العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي وأحد الشروط المسبقة التي حددتها اللجنة التوجيهية التابعة لي لإغلاق مكتب الممثل السامي. وأدعو سلطات جمهورية صربسكا إلى تيسير إمكانية تسجيل الممتلكات الموجودة على أراضي ذلك الكيان، على غرار ما تفعله السلطات الاتحادية. وإن كانت سلطات جمهورية صربسكا حريصة على إغلاق مكتبي ومغادرتي كما تدعي، يجب أن تحقق النتائج المطلوبة لتمكين اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام من اتخاذ ذلك القرار.

ويتمثل عامل آخر إيجابي إلى حد كبير في الحالة الإقليمية. وقد ساهم الالتزام البارز من جانب رئيس الوزراء الصربي فوتشيتش في ما يتعلق بأموال المانحين إلى سريبرينيتسا مساهمة كبيرة في تعزيز المصالحة. وبالمناسبة، ولقد قام شخصيا بزيارة سريبرينيتسا مرتين. وكان عقد الجلسة المشتركة الأولى الهامة للغاية بين مجلس وزراء البوسنة والهرسك وحكومة صربيا في تشرين الثاني/نوفمبر خطوة إيجابية إلى الأمام جديرة بكل ترحيب. وأعلن عن عقد جلسة مشتركة مماثلة مع الحكومة الكرواتية، وهو أيضا تطور إيجابي.

وفي المنطقة الأوسع نطاقا، اتخذ رؤساء البوسنة والهرسك وكرواتيا وتركيا قرارا في زغرب قبل بضعة أيام بتنشيط عملية الاجتماعات الثلاثية بين تلك البلدان الثلاثة. وأغتنم هذه الفرصة لأشجع البوسنة والهرسك وجيرانها على زيادة مستوى التعاون بين الدول بما يعود بالنفع على جميع الأطراف.

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، فقد تضاءل الزخم الذي ولدته للأسف بسبب عدد من التطورات الموازية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فلايزال استعداد بعض الجهات الفاعلة السياسية للتشكيك والطعن في اتفاق السلام، بما في ذلك بذل محاولات جديدة لتقويض سيادة وسلطة الدولة ومؤسساتها، يُلقي بظلاله على الجهود الايجابية الرامية إلى المضي قُدُما بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وأبرزت ردود الفعل المتباينة بشكل حاد تجاه حكم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضية رادوفان كارادزيتش، رئيس جمهورية صربسكا في زمن الحرب، الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق المصالحة.

وقد شعرت بصدمة عميقة إزاء افتتاح الرئيس الحالي لجمهورية صربسكا لمهجع يحمل اسم كارادزيتش، وهو الحدث الذي حظي باهتمام إعلامي كبير، وذلك قبل يومين فقط من إصدار المحكمة حكما ابتدائيا بإدانته بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية. ففي بلداننا، لا يمكن أن يخطر على البال أن يتم تمجيد أفراد مدانين بارتكاب الفظائع الجماعية. وبهذا العمل، بعث رئيس جمهورية صربسكا برسالة

خبيثة إلى المتضررين من أهوال أعمال التطهير العرقي في زمن الحرب ومما سببته من صدمات نفسية، ووضع نفسه خارج معايير العالم المتحضر وأخلاقياته. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أرفض مقولته بأن الإنصاف في العدالة الانتقالية يتطلب محاكمة أعداد متساوية من مجرمي الحرب من مختلف المجموعات العرقية. إننا يجب أن نسعى إلى تحقيق العدالة لكل الضحايا الأبرياء وذويهم وأقاربهم، ولكن تطبيق مبدأ المساواة العرقية على المقابر الجماعية أو مجرمي الحرب لن يخدم الضحايا والناجين من جميع الجنسيات.

إن مرور الوقت يأتي بتحديات جديدة بالنسبة لنا جميعا، والبوسنة والهرسك لا تختلف في ذلك. وقد أسفر العمل الإرهابي الذي نفذه شخص بمفرده في سراييفو في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر عن وفاة جنديين من القوات المسلحة للبوسنة والهرسك. وسلّط هذا الهجوم الضوء مرة أخرى على التحديات التي تواجه البوسنة والهرسك في مجال مكافحة الإرهاب.

وثمة مسألة أخرى مثيرة للقلق هي مشاركة بعض مواطني البوسنة والهرسك في النزاعات الأجنبية، ولقد عاد بعضهم ويمكن أن يشكلوا تهديدا لاستقرار البلد في المستقبل. ولا تزال تقع حوادث إضافية تُهدد بتقويض العلاقات بين الجماعات العرقية. فعلى سبيل المثال، خرجت مسيرات في آذار/مارس في سريبرينيتسا وبلديات أخرى، نظمها أنصار فويسلاف شيشيلي للاحتفال بالحكم الابتدائي ببراءته. وأثار ذلك الخوف في صفوف البوشناق العائدين الذين ما زالوا يحاولون أن يغفروا جرائم الماضي.

وشملت التحديات المباشرة الأخرى التي تهدد اتفاق السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما خلصت إليه حكومة جمهورية صربسكا في كانون الأول/ديسمبر من أن مؤسسات الكيان ستوقف التعاون مع الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، وهي وكالة شرطة على مستوى الدولة، وذلك بسبب عملية مداهمة قانونية لمركز للشرطة في جمهورية صربسكا فيما يتعلق بالتحقيقات في جرائم الحرب.

ولئن كانتَ سلطات جمهورية صربسكا قد استأنفت في نهاية المطاف التعاون في مجال العمليات بمقتضى اتفاق موقَّع، فإنَّ ذلك تدخل الاعتبارات السياسية على ما يبدو في عمل الشرطة غير مقبول، لا سيما في وقت يتعيَّن فيه على الوكالات تعزيز تعاونها.

إنَّ السياسة المستمرة من جانب ممثلي الحزب الحاكم في جمهورية صربسكا، ولا سيما رئيسها، الداعية إلى فصل ذلك الكيان عن البوسنة والهرسك، تزعجني بشدة وتُثير أسئلة أساسية بشأن التزام بعض المسؤولين والأحزاب السياسية بالاحترام الكامل لاتفاق السلام. وفي هذا السياق، يبقى لديَّ قلق حيال كون البرنامج الرسمي لذلك الحزب يشمل تهديداً بتنظيم استفتاء على الاستقلال في عام ٢٠١٨، إذا لم تتحقق شروط معيَّنة. وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أقول مجدداً إنَّ اتفاق السلام لا يمنح الكيانات الحق في الانفصال، وأية محاولة لتغيير اتفاق السلام تقتضي موافقة جميع الأطراف.

لقد أوضحت في تقريري السابق إلى المجلس، واليوم مجدداً، الفرصة التي أتاحها قادة الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك، وكم كان مهماً بالنسبة إليهم أن يُثبتوا أنهم كانوا مستعدين وقادرين على الإنجاز بشأن برامج الإصلاح التي حددوها لأنفسهم، مع الاحترام الكامل لاتفاق السلام أيضاً. ويجب الآن التشبُّث بتلك الفرصة بكل قوة. وما يعنيه ذلك عملياً هو تعجيلٌ لنتائج محددة. وحين أقدِّم تقريري المقبل إلى المجلس، في غضون ستة أشهر، آمل بصدق أن تكون السلطات قد تصدت لذلك التحدي بإلحاح أكبر. لذا، فلْنضع معاً أمام السلطات تحدياً لكي تُنجِز بشأن النقاط الخمس التالية: أولاً، نشر نتائج تعداد عام ٢٠١٣؛ ثانياً، اتفاق

نهائي بشأن آلية تنسيق الاتحاد الأوروبي؛ ثالثاً، التنفيذ الكامل لمقررات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، بما يشمل الأحكام المتعلقة بانتخابات موستار، ممتلكات الدولة ويوم ٩ كانون الثاني/يناير في جمهورية صربسكا؛ رابعاً، التقدم القابل للقياس بشأن الإصلاحات المالية والاقتصادية، بما يشمل استيفاء المتطلبات المعلَّقة التي حدَّدها صندوق النقد الدولي من أجل ترتيب جديد؛ وأخيراً، التقدم الحقيقي بشأن تنفيذ المتطلبات المعلَّقة لإغلاق مكتب الممثل السامي. ولكي يحدث ذلك، سيتعين على القادة السياسيين أن يوقفوا ربط المسائل برزم أكثر تعقيداً وأبعد منالاً، ويضعوا احتياجات المواطنين أولاً.

ولا يمكن لعام ٢٠١٦ أن يكون سنة التقدُّم نحو التكامل الأوروبي – الأطلسي، النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، إلاَّ إذا تضافر البلد وعمل معاً يداً واحدة. والتشكيك في أسس اتفاق السلام – وهو الدستور أيضاً – وتحدِّيها ليس صيغة للنجاح. وبالنظر إلى الأجواء المعقدة التي ما فتئت تسود في البلد، فإنَّ وجود قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، بولاية تنفيذية، يبقى ذا أهمية حيوية، ممَّا يمكِّن مكتبي وآخرين في المجتمع الدولي من أن ينفِّذ كلٌّ منَّا ولاياته، فضلاً عن طمأنة المواطنين من جميع الفئات العِرقية في أنحاء البلد إلى بيئة سليمة آمنة. ولديَّ أمل كبير بأنني سأستطيع في غضون ستة أشهر إبلاغ أعضاء المجلس بتحسُّن ملموس مستندٍ إلى إنجاز نتائج محددة، وحالة تتَّسم باحترام كاملٍ لاتفاق السلام. وهذه أضمن طريقة للمضي بالبوسنة والهرسك قدُماً.

وأود أن أختتم كلمتي اليوم ببعض الأخبار الإيجابية، التي تقدم تشجيعاً في مساعينا لضمان استقرار مستدام في البوسنة والهرسك، لكنها تسلِّط الضوء أيضاً على التحديات. وأولها مثال صغير، بل هو بسيط، لكنه يتَّسم بأهمية رمزية أوسع. فقبل بضعة أيام فقط، وافقت عدة روابط محلية على تشكيل جمعية كاراتي وحيدة للبلد بأكمله. ولكن حتى هذه الخطوة الصغيرة استغرقت ٢٠ سنة من المساعي لبلوغ تلك الغاية. والخبر الثاني ذو أهمية كبرى. فبعد غدٍ سيُعاد افتتاح مسجد فرهديا الرائع في بانيا لوكا، الذي دُمِّر في الحرب إلى جانب ١٥ مسجداً آخر في المدينة. وسيكون ذلك حدثاً بالغ الأهمية للمصالحة والتسامح في المنطقة وخارجها، ومن المتوقع حضورعدد هائل من ضيوف الشرف من البوسنة والهرسك، كرواتيا، صربيا، تركيا وأماكن أخرى. وسيكون هذا مناسبة خاصة جداً، ليس لبانيا لوكا فحسب، بل للبشرية جمعاء.

وبهذه الإشارة الإيجابية، أودّ أن أشكر مجلس الأمن على اهتمامه بالبوسنة والهرسك ودعمه المتواصل لها.

الرئيس: أشكر سعادة السيد إنزكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن. وأبدأ بممثل أوكرانيا.

السيد يلِشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدنا أن نرحب بالممثل السامي فالنتين إنزكو في مجلس الأمن مجدداً، وأن نشكره على إحاطته الإعلامية وتقريره (S/2016/395، المُرفق) الشاملَين. وبما أنَّ هذا هو بياني الأول بشأن الحالة في البوسنة والهرسك بعد حصول أوكرانيا على العضوية غير الدائمة في المجلس، أود أن أؤكد للسيد إنزكو دعمنا الكامل لأنشطته بصفته الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام.

تؤيد أوكرانيا البيان الذي سيُدلى به لاحقاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأولاً وقبل كل شيء، نهنئ حكومة ومواطني البوسنة والهرسك على طلبهما الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتأمل أوكرانيا لهذا القرار التاريخي أن يقدم زخماً إضافياً للمزيد

من التقدم بمقتضى الاتفاق الإطاري العام للسلام. وأوكرانيا ترحب باستعداد حكومة البوسنة والهرسك للمضي قدُماً ببرنامج الإصلاح. وإننا نتطلع إلى إبرام اتفاق نهائي بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك بشأن تعديل أحكام التجارة في اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب.

وتُشيد أوكرانيا أيضاً بجهود حكومة البوسنة والهرسك الهادفة إلى تنشيط خطة العمل المتعلقة بعضوية البلد في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). ونحن ندعم التعاون الوثيق بين البوسنة والهرسك والناتو، باعتباره عنصراً هاماً للأمن في أوروبا. وفي هذا الصدد، نأمل بأسرع حلٍّ ممكن لمسألة الممتلكات الدفاعية الثابتة، كشرطٍ مسبَقٍ لخطة عمل عضوية البلد.

إنَّ اجتماعنا اليوم يأتي في مرحلة هامة للبوسنة والهرسك. فقبل أكثر من ٢٠ عاماً بقليل، تمَّ التوصل في دايتون إلى الاتفاق الإطاري العام للسلام. وقد أُنجِز الكثير من العمل، لكننا ما برحنا نشهد انقسامات سياسية خطيرة داخل البلد بعد ٢٠ عاماً من السلام.

وفي دلالة إيجابية إلى الجهود المبذولة لإيجاد سبيل لتسوية الخلافات، نشير إلى قرارسلطات جمهورية صربسكا بعدم إجراء استفتاء بشأن السلطة القضائية للدولة. لكنَّ عدم اتخاذ قرار مناسب بشأن الموضوع من جانب الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا مسألة مثيرة للقلق. وأود أن أؤكد على أنّه لا شرعيةَ لأيَّ استفتاء يتناقض مع بنود دستور البوسنة والهرسك واتفاق دايتون.

وأوكرانيا تتشاطر الشواغل مع الممثل السامي إنزكو في ما يتعلق ببيانات معيَّنة من جانب مسؤولي جمهورية صربسكا، تدعو إلى انفصال ذلك الكيان عن البوسنة والهرسك. وإننا نُدين بشدة أي إجراءات استفزازية يمكن أن تقوِّض التقدم بمقتضى اتفاق دايتون للسلام، واستقرار البوسنة والهرسك. وإنني أؤكد مجدداً دعمنا القوي للسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، المكفولة بدستورها وبالقانون الدولي، بما يشمل ميثاق الأمم المتحدة.

وتعتقد أوكرانيا أنه كان من الممكن بذل المزيد من الجهود لإحراز مزيد من التقدم المستدام بشأن خطة عمل ٥+٢. وخلال الفترة المقبلة المشمولة بالتقرير، نأمل أن نرى تطورات طال انتظارها نحو تحقيق مجموعة الأهداف والشروط. ونعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة الممتلكات الدفاعية المحتمَلة، ولا سيما تسجيل الممتلكات الموجودة على أرض جمهورية صربسكا. والمناطق الأخرى التي سيكون فيها التقدم موضع ترحيب كبير، إضافة إلى تنفيذ الحكم في قضية سايديتش وفينتشي، تشمل مسائل نشر نتائج تعداد عام ٢٠١٣، حُسْن سير آلية التنسيق بشأن مسائل الاتحاد الأوروبي، تنفيذ قرار المحكمة الدستورية بحق موستار، وإنجاز المتطلبات المعلَّقة لصندوق النقد الدولي.

أخيراً، أود أن أؤكد أنه في ضوء المعلومات التي سمعناها اليوم من الممثل السامي، من المهم جداً تجاوز الخلافات السياسية في البوسنة والهرسك، وإحراز تقدم ملموس في تنفيذ الإصلاحات الضرورية، فضلاً عن خطة عمل ٥+٢. ومن شأن تحقيق جميع الأهداف الخمسة والشرطين في أسرع وقت ممكن أن يكون أفضل سبيل إلى المضيّ قدُماً.

وبينما ندخل العقد الثالث من عملية السلام في البوسنة والهرسك، فإننا نرى أن على المجلس التزاما بتوفير كل الدعم السياسي الضروري لكفالة المزيد من التطور السلمي للبلد. ومن الأهمية بمكان أن يتم التصدي بحزم لأي محاولة للتعدي على استقلال البوسنة والهرسك ووحدتها وسيادتها وسلامة أراضيها.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية، وخدماته، وتمثيله المجتمع الدولي في البوسنة

والهرسك، وإدارته لمكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك. وتؤكد الولايات المتحدة مجدداً دعمها القوي لولاية الممثل السامي إنزكو في إطار اتفاق دايتون للسلام، باعتباره صاحب الكلمة الفصل في ما يتعلق بتفسير تنفيذ الجانب المدني من اتفاق السلام. وبالطبع، فإننا نتطلع إلى اليوم الذي تحقق فيه البوسنة والهرسك أهدافها وتلبي الشروط التي حددها مجلس تنفيذ السلام من أجل إغلاق مكتب الممثل السامي، ولكن فلنكن واضحين جداً – ذلك اليوم لم يأت بعد.

والتزام الولايات المتحدة بنجاح البوسنة والهرسك هائل، والتزامنا بالسلام هناك هو التزام دائم. ومن هذا المنطلق، نرحب بالخطوات الإيجابية للبوسنة والهرسك نحو مزيد من التكامل الأوروبي – الأطلسي. وقد شكل تقديمها لطلب العضوية في الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير معلما هاما، وأود أن أهنئ البوسنة والهرسك على تلك الخطوة. كما ترحب الولايات المتحدة بعملية تسجيل الحكومة الكامل ل ٢١ من الممتلكات الدفاعية داخل الاتحاد، وهو علامة إيجابية على إحراز تقدم ملموس في تحقيق خطة عمل البوسنة والهرسك المتعلقة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي.

وعلى الرغم من هذه الخطوات الإيجابية، فإن مواصلة السير على طريق التكامل الأوروبي – الأطلسي، سيتطلب رؤية. وسيتطلب إرادة سياسية. وسيتطلب متابعة حقيقية للالتزامات، وسيتطلب التركيز على الوفاء بالشروط التي حددها مجلس تنفيذ السلام. وتنضم الولايات المتحدة إلى الممثل السامي في دعوته إلى تسجيل الممتلكات الدفاعية في جمهورية صربسكا ومواصلة تسجيل الممتلكات الإضافية داخل الاتحاد. وسنواصل تشجيع البوسنة والهرسك على إحراز تقدم حقيقي بشأن خطة الإصلاح الاجتماعي – الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي. وكما أشار الممثل السامي، تشكل قوانين العمل الجديدة في كلا الكيانين خطوات هامة نحو تحسين مناخ الأعمال في البوسنة والهرسك، وجعل البلد أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمية. ومع ذلك، فإن بعض العمل البالغ الأهمية ما زال يتعين القيام به لتعزيز سيادة القانون، والتصدي للفساد وتحسين المناخ السياسي العام في البلد، وهي خطوات من شأنها أن تعود بالفائدة على جميع مواطني البوسنة والهرسك.

إن التفرقة والإفلات من العقاب أمران غير مقبولين. ويساورني قلق بالغ إزاء القرار المشين والاستفزازي الخطير حقاً، بتسمية أحد المباني تكريما لرادوفان كاراديتش، وتوقيت الإعلان قبل الحكم الذي أصدرته المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضيته. إن تكريم الرجل الذي اتهم وأدين، بعد أيام، بجريمة الإبادة الجماعية هو أمر جدير بالازدراء. وهذه المناورات السياسية الجبانة تقترف أذى بحق ضحاياه وبحق البلد وتقوض روح السلام والمصالحة اللازمة لتحرك البوسنة والهرسك إلى الأمام. لا يزال ثمّة قلق عميق يساور الولايات المتحدة إزاء السياسيين الذين يسعون إلى إضعاف صلاحيات مؤسسات الدولة. وحرصا على زيادة الاستقرار والأمن، فإننا نشجع الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا أن تسحب رسميا قرارها القاضي بإجراء استفتاء على مستوى الدولة بشأن المحكمة ومكتب المدعي العام.

ونتطلع إلى اليوم الذي تفي فيه البوسنة والهرسك بالأهداف والشروط التي وضعها مجلس تنفيذ السلام لإغلاق مكتب الممثل السامي، والذي يمكننا عنده القول بكل ثقة بأن البوسنة والهرسك قد حققت الامتثال الكامل لاتفاق دايتون للسلام، وهي الآن دولة مسالمة لها مقومات الاستمرار وتشق سبيلها، على نحو لا رجعة فيه، صوب التكامل الأوروبي. وقد شهدنا تقدما، ولكن لم نصل بعد إلى ذلك اليوم. فعلى سبيل المثال، رغم التصعيد والاشتباكات المحلية التي حدثت مؤخرا

في موستار، فإن القيادات السياسية لا تزال غير راغبة في تقديم التنازلات اللازمة كي تتمكن المدينة من إجراء الانتخابات للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٨. وذلك التعنت نفسه يعيق إحراز التقدم بشأن المسائل الأساسية الأخرى، مثل الإعلان عن بيانات التعداد السكاني لعام ٢٠١٣، وينعكس على المصداقية الفردية للقادة فيما يتعلق بالتطلعات الأوروبية – الأطلسية. ونشجع قادة البوسنة والهرسك وجميع أعضاء المجتمع الدولي على دعم الإجراءات والإصلاحات اللازمة لبلوغ هذا المعلم، وتقديم كل الدعم اللازم للممثل السامي في تنفيذ ولايته.

وأخيرا، أود فقط أن أكرر التأكيد على المشاعر الخاصة للممثل السامي في تقريره (S/2016/395، المرفق) فيما يتعلق بوفاة السيد روبرتس أوين. فقد كرس السيد أوين وقته وطاقته الخاصين للعمل بوصفه رئيس المحكّمين في هيئة التحكيم في النزاع المتعلق بالخط الحدودي الفاصل بين الكيانين في مقاطعة برتشكو، ونحن ممتنون لتفانيه الثابت من أجل إرساء دعائم سلام واستقرار لا رجعة فيهما، من خلال عمله في اتفاقات دايتون وعن المحكمة.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نرحب بالسيد فالنتين إنزكو ونشكره على عرضه للتقرير التاسع والأربعين للممثل السامي للبوسنة والهرسك (S/2016/395، المرفق) ونشيد بعمله في المساعدة على بناء الدولة في البوسنة والهرسك.

ونحيط علما بالإنجازات التي تحققت والتحديات التي تنتظرنا في ترسيخ إقامة الدولة في البوسنة والهرسك ومستقبل الوحدة والسلام. وكإعلان مبادئ، نؤكد مجدداً احترامنا ودعمنا القوي لوحدة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وسيادتها، وللاتفاق الإطاري العام للسلام. وسنركز في بياننا على ثلاث مسائل رئيسية: البيئة السياسية العامة، والتحديات التي يواجهها الاتفاق الإطاري العام، وعدم التعاون مع الممثل السامي.

وفيما يتعلق بالبيئة السياسية العامة، فإننا نشعر بالتشجيع إزاء طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ونحن نتوقع الآن أن يواصل الزعماء السياسيون بذل جهودهم للوفاء بالشروط اللازمة لخطة الإصلاح من أجل دمج البلد في الاتحاد الأوروبي، وتعزيز آفاق بلد موحد، ومتعدد الأعراق ومستقر، وأكثر ازدهاراً يسير قدما نحو التنمية.

إننا نرحب باعتماد تشريعات العمل كجزء من الإصلاحات التي كان للجمهورية الحق في القيام بها وبإعلان كيان جمهورية صربسكا بأن الاستفتاء على اختصاص محكمة الدولة في البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام لن يمضي قدما. بيد أن عدم تمكن السلطات من التوصل إلى حلول لعدد من المسائل، مثل آلية التنسيق بين بلدان الاتحاد الأوروبي، والإعلان عن نتائج التعداد في عام ٢٠١٣ وتنفيذ قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في موستار هي مسائل تثير القلق، من بين مسائل أخرى.

إن حدوث عدد من الحوادث المتصلة بالأمن، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الهجوم الإرهابي الذي أسفر عن مقتل عدد من الجنود، هو بمثابة دعوة للسلطات بشأن الحاجة الماسة إلى اعتماد وتنفيذ تدابير وسياسات فعالة لمكافحة الإرهاب، وتحديدا من أجل التصدي لمسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والخطر الذي يمثلونه عند عودتهم من ساحات الحروب إلى الوطن.

وثمة مسألة أخرى تثير القلق وهي ردود الفعل على الحكم الابتدائي الذي أصدرته المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ضد رادوفان كارادزيتش، الذي كان وقت الحرب زعيم جمهورية صربسكا المعلنة ذاتيا، والذي أدين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وحكم عليه بالسجن لمدة ٤٠ عاما، بينما وجد فوييسلاف شيشيلي غير مذنب في اتهامات مماثلة. ونحن ندين الحوادث المشينة التي وقعت أعقاب قرار المحكمة

والحوادث الأمنية التي أعقبت ذلك والتي أثرت على الحالة الأمنية العامة في البلد، مما يقوض عملية المصالحة الوطنية الهشة.

والأكثر مدعاة للقلق، فيما يخص التحديات التي تواجه الاتفاق الإطاري العام للسلام، هي التصريحات التي أدلى بها مسؤولون في تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، الحزب الحاكم في جمهورية صربسكا، والتي تدعو إلى الانفصال وتفكيك البوسنة والهرسك.

والتصريحات تهدد الاتفاق الإطاري العام للسلام وسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وعلاوة على ذلك، فإنها تقوض تماسك المجتمع المتعدد الأعراق الذي يجري بناؤه في البوسنة والهرسك والمصالحة الوطنية في لحظة حاسمة الأهمية للغاية في حياة البلد.

وندعم تماما تأكيد الممثل السامي أنه بموجب الاتفاق الإطاري العام، لا يحق للكيانين الانفصال عن البوسنة والهرسك وأن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية مصونتان بموجب الاتفاق والدستور والقانون الدولي. وفيما يتعلق بعدم التعاون مع الممثل السامي، نأسف بشدة للاعتداءات المستمرة على منصبه، فضلا عن السياسة التي تتبعها سلطات جمهورية صربسكا لمنع الممثل السامي من الحصول على المعلومات والوثائق الرسمية اللازمة للاضطلاع بولايته. إن العمل الذي أنجزه مكتب الممثل السامي دعما للسلام والأمن والتنمية في البوسنة والهرسك جدير بالثناء، ونشير إلى أنه بموجب المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام، فإن جميع سلطات البوسنة والهرسك ملزمة بالتعاون التام مع الممثل السامي، وكذلك مع المنظمات والوكالات الدولية.

وفي الختام، ندرك الدور الهام الذي تضطلع به العملية العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في دعم جهود البلد للحفاظ على بيئة آمنة ومواتية لبناء مجتمع متعدد الأعراق ودولة متعددة القوميات وبلد ديمقراطي.

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة وعلى عمله. وتؤيد فرنسا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وترحب فرنسا بأن المنظور الأوروبي هو اليوم بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية في البوسنة والهرسك وتوطيدها. إن طلب البوسنة والهرسك الذي قدمته في الآونة الأخيرة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يجسد التأييد الكاسح لذلك المنظور فيما بين سكانها، فضلا عن الإجماع القائم بشأن هذا الموضوع في إطار الرئاسة الجماعية للبلد. ولاحظ المجلس هذه التطورات في القرار ٢٢٤٧ (٢٠١٥)، وهو آخر قرار بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، اتخذ بالإجماع في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي ذلك السياق، سيواصل الاتحاد الأوروبي الآن أكثر من أي وقت مضى دعم سلطات البوسنة والهرسك في تنفيذ الإصلاحات التي تلبي التطلعات الاقتصادية والاجتماعية للسكان. ويكتسي البرنامج الإصلاحي الذي اعتمد العام الماضي أهمية حاسمة لتحقيق تلك الغاية. ونرحب بأنه قد أثمر بالفعل نتائج ملموسة أولية، مثل اعتماد تشريعات العمل الجديدة على مستوى الكيان.

ولكن يجب على سلطات البوسنة والهرسك أن تراعي أن ترشحها هو مجرد بداية لعملية طويلة وشاقة تتطلب جهودا على صعيد الكيان والدولة المركزية. ومن الأهمية بمكان وضع آلية للتنسيق الأوروبي في أقرب وقت ممكن، وأن يتحقق التقدم الكبير في تنفيذ برنامج الإصلاح واتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، وأن يمضي البلد قدما نحو نظام قضائي مستقل ونزيه وفعال بشكل كامل.

إن اتفاقي دايتون وباريس للسلام، عقب أكثر من ٢٠ سنة على توقيعهما، هما حجر الزاوية للاستقرار في البوسنة

والهرسك. والأمر متروك للبوسنيين أنفسهم لكفالة تطور مؤسساتهم حينما يحين الوقت. وفي الوقت الذي يواجه البلد فيه الانتخابات، ندعو جميع القوى السياسية إلى تنحية الخطاب الانقسامي البالي جانبا لأنه خطير على بناء المستقبل. وينبغي ألا تستخدم الحملات المحلية لزرع الشقاق بين جانب وآخر على أساس الكراهية والحقد، ولكن ينبغي أن تؤدي إلى مناقشة بناءة للمشاريع السياسية. وفي مواجهة البطالة الجماعية، يستحق البوسنيون إيلاء الأولوية للتنمية الاقتصادية على أراضيهم.

ويستحق جميع البوسنيين الحق في التعبير عن أنفسهم ديمقراطيا في انتخابات حرة ونزيهة. وفي هذا الصدد، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة في مدينة موستار. ووفي واقع الأمر، نظرا لعدم وجود توافق في الآراء بين القوى السياسية، حُرم سكانها من أبسط الحقوق المدنية على المستوى المحلي لما يقرب من ثماني سنوات. وتقبل هذا الوضع الراهن سيكون من الأمور غير المسؤولة. بيد أن الحل العملي الوحيد سيكون حلال يسفر عن توافق بين الجهات الفاعلة المحلية. ولذلك تهيب فرنسا بتلك الأطراف الفاعلة المحلية بذل أقصى الجهود لكفالة إجراء الانتخابات هذا العام في احترام لمبادئ أكد عليها البيان الختامي لمجلس تنفيذ السلام المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ونلاحظ مع الارتياح البيانات التي أصدرتها سلطات جمهورية صربسكا بتأجيل مشروع الاستفتاء إلى أجل غير مسمى، الذي كان بإمكانه أن يطعن في اختصاص الدولة المركزية في المجال القضائي. ولا بد من إيجاد حلول توفيقية سواء كانت خاصة بأداء المؤسسات القضائية أو العطلات العامة. فهذا من مصلحة الجميع.

والحالة في البوسنة والهرسك، بالرغم من هشاشتها، في طريقها على ما يبدو نحو الاتجاه الصحيح للتطبيع. بينما لا يوجد خطر وشيك لزعزعة الاستقرار، فإن وجود المجتمع الدولي لا يزال ضروريا في هذه المرحلة. ويظل الإطار المرجعي بالطبع اتفاقي دايتون – باريس للسلام. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى التعاون مع المؤسسات المذكورة في اتفاق السلام، وخاصة مع الممثل السامي والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وعدم التلاعب واحترام قرارات المحكمة أمر حاسم الأهمية لمنع خطر إحياء التوترات الطائفية. وندعو الجميع إلى تحمل مسؤولياتهم.

ويظل هدفنا في السنوات المقبلة تكييف التواجد الدولي الكامل مع الحقائق الراهنة في الميدان، من دون تقويض للمبادئ الأساسية لاتفاقي دايتون – باريس للسلام. وبالتالي ينبغي مواصلة التفكير في إعادة تشكيل مكتب الممثل السامي.

وعقب ٢٠ عاما على أهوال الحرب، فإن البوسنة والهرسك اليوم تمضي قدما في الاتجاه الصحيح، بدعم من الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين. ويتحمل المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، مسؤولية تشجيعها على مواصلة هذا الطريق.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل السامي فالنتين إنزكو على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى تقريره الأخير إلى المجلس (S/2016/395، المرفق).

وتحيط ماليزيا علما بالتطورات الإيجابية التي شهدتها البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على النحو الذي أبرزه الممثل السامي. ونرحب بتقديم البلد طلب رسمي للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير. ويجسد ذلك المعلم الأخير استمرار تطلعات شعب وقادة البوسنة والهرسك للاندماج الأوروبي. ونعتقد أن الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المصاحبة المطلوبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تمهد الطريق لتحقيق الاستقرار والازدهار في البوسنة والهرسك. لذلك نحث القادة على الثبات في التزامهم بتنفيذ برنامج الإصلاح في البلد.

كما ترحب ماليزيا بالتطورات الإيجابية في العلاقات بين البوسنة والهرسك وجيرانها. ويشمل ذلك التصديق على معاهدة الحدود مع الجبل الأسود وزيارة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك إلى كرواتيا وأول اجتماع وزاري مشترك مع صربيا في سراييفو.

وبالرغم من التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن التزام جميع الأطراف باتفاق دايتون للسلام وبسيادة البوسنة والهرسك وبسلامتها الإقليمية للأسف لا يزال موضع شك. إن ماليزيا تشعر بالجزع من التحديات المستمرة، من خلال الكلمات والأفعال، التي يفرضها قادة جمهورية صربسكا لاتفاق دايتون للسلام ولمكتب الممثل السامي والمؤسسات القضائية على مستوى الدولة والسلطات. وتفرض هذه التحديات بوضوح ضد اتفاق السلام وسيادة القانون في البوسنة والهرسك ودستورها.

وتحيط ماليزيا علما بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل السامي بشأن إلغاء جمهورية صربسكا للاستفتاء المقرر، الأمر الذي من شأنه أن يطعن في سلطة الممثل السامي، فضلا عن سيادة القانون في البلد وسلطته القضائية. وبينما نرحب بهذا التطور الأخير، نأسف للدعوة لإجراء الاستفتاء، إلى جانب التهديدات المماثلة الأخرى، في المقام الأول. ونحث بقوة سلطات جمهورية صربسكا على احترام دستور البلد ومختلف قرارات مجلس الأمن واتفاق دايتون للسلام.

وبعد عقدين على حربٍ مدمِّرة، ليس هناك ببساطة في البلد أو المنطقة مكان للخطاب التقسيمي أو الاستفزازي أو الانفصالي، والذي لا يمكن أن يُديم سوى البرامج السياسية الضيقة على حساب السلام والاستقرار في المنطقة. وإننا نُدين أيضاً الترهيب والمضايقة وحتى التهديد بالقتل الذي وُجِّه إلى الممثل السامي وقضاة البلد الدوليين. فمثل هذه الأعمال غير مقبولة ويجب أن تتوقف فوراً. وردود الفعل المتباينة من جانب المجموعات العِرقية تجاه الحكمين الأخيرين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المتعلقين برادوفان كارادزيتش وفويسلاف شيشيلي، تُثبِت أنَّ المصالحة لا تزال رؤية بعيدة المنال. ونحن ندعو جميع الأطراف إلى احترام سيادة القانون واغتنام هذه الفرصة لإحراز تقدم بشأن المصالحة الوطنية.

ختاماً، تؤكد ماليزيا مجددا أهمية تكثيف الجهود لتنفيذ خطة ٥+٢ تنفيذا كاملاً، بوصفها من الشروط المسبَقة لإقفال مكتب الممثل السامي. وبانتظار ذلك، تؤكد ماليزيا مجدداً دعمها القوي لذلك المكتب، على النحو الوارد في اتفاقات دايتون للسلام، وهو ما أيَّده العديد من قرارات المجلس. ونحن نُدرك أيضاً الدور الهام الذي تؤديه قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات التابعة للاتحاد الأوروبي في ضمان الأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك.

السيد وُو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية.

وبفضل الجهود الجماعية لحكومة وشعب البوسنة والهرسك، حافظ البلد مؤخراً على استقراره بصورة عامة. واقتصاده يتحسَّن، وقد أحرز بعض التقدم في العملية السياسية وسيادة القانون. والصين ترحب بهذه التطورات الإيجابية. ونحن نحترم سيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية، ونعتقد أنَّ لشعب البوسنة والهرسك الحق في أن يقرر باستقلالية مساره الخاص نحو التنمية وسياسته الخارجية الخاصة به. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم الخيارات التي اتخذها أبناؤه بخصوص مستقبلهم. وتأمل الصين أن يعمل أبناء جميع الطوائف العِرقية في البلد بنشاط لترسيخ النتائج الإيجابية التي جرى تحقيقها في بناء الدولة، وأن يواصلوا التنفيذ الكامل لاتفاقات دايتون للسلام وأن يعززوا إجراء تحسينات في أنحاء البلد على جميع الجبهات.

إنَّ البوسنة والهرسك بلد هامٌّ في البلقان. والحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية هناك يصب في الصالح العام

للمجتمع الدولي بأسره، بما يشمل جميع البلدان الأخرى في المنطقة. وحين يتعلق الأمر بالبوسنة والهرسك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد نهجاً متوازنا وحكيماً، يحترم احتراماً كاملاً قيادة ومُلكية شعبها، وأن يكون ملتزماً بتعزيز الوحدة بين كل جماعة عِرقية في البلد والوئام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والاستقرار الدائم.

والصين تدعم الممثل السامي إنزكو في جهوده لتنفيذ ولايته، والعمل على نحو يمكّنه من مواصلة أداء دورٍ بنّاء في المضي قدُماً بالعملية السياسية في البوسنة والهرسك. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي في مواصلة المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو دائم في البلد.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضمَّ إلى الآخرين في الترحيب بالممثل السامي إنزكو في المجلس مجدداً. وفي البداية، أود أن أؤكد من جديد دعم المملكة المتحدة الكامل لدوره، وأشكره على إحاطته الإعلامية اليوم.

منذ اجتماعنا الأخير بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.7555)، شهدنا تطورات تاريخية في البوسنة والهرسك. فقد مضى ٢٠ عاماً على إحلال السلام؛ وشهدنا أحد أسوأ مجرمي الحرب في النزاع يُساق إلى العدالة؛ ورأينا البوسنة والهرسك تخطو خطوات لتتجاوز تاريخها المؤلم وتسعى إلى مستقبل أفضل في الاتحاد الأوروبي. ولكن على الرغم من كل التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة، فإنَّ مسار البوسنة والهرسك لَمّا يُحدَّد بعد. والمملكة المتحدة ترى أن ثمة تحديين ينتظرانها. الأول هو التصالح مع الماضي، والثاني هو اغتنام فرصة المستقبل.

إن التصالح مع الماضي، في أي بيئة من بيئات بعد النزاع، أمر حيوي لبناء مستقبل يسوده السلام. ومن بين سبُل القيام بذلك ضمان المساءلة عن الجرائم السابقة. والحكم التاريخي على كارادزيتش في الشهر الماضي قد أسدل الستار بصورة طيبة على أحد أحلك الفصول في تاريخ أوروبا ما بعد الحرب. ولكنَّ الحُكْم لن يمحو معاناة الضحايا وأسرهم، بيد أنه وجَّه إلى العالم رسالة قوية مفادها أنَّ مرتكبي الفظائع سيخضعون للمساءلة على أعمالهم، بصرف النظر عن مرور الزمن.

والتصالح مع الماضي يعني أيضاً الامتناع عن الأعمال التي تنكأ الجراح القديمة وتعمِّق الانقسام. ونحن ندرك أنَّ آخرين سيشعرون بخيبة أمل كبيرة إزءا الحكم على شيشيلي، لكننا نحترم العملية القضائية المستقلة وحكم القضاة. وكما أوضح الممثل السامي، يتعين على جميع الأطراف والشعوب في البوسنة والهرسك بذل قصارى جهدهم للمضي بالمصالحة قدُماً. ونحن، في هذا الصدد، شأن الممثل السامي تماماً، نرحب بحقيقة أنَّ استفتاء جمهورية صربسكا بشأن السلطة القضائية على مستوى الدولة غير مطروح على الطاولة حالياً، مع أسفنا لأنَّ القرار بإجراء الاستفتاء لَمّا يُسحَب رسمياً بعد. وهذه التحديات ترجع إلى زمن غابر.

ويمكن قول الشيء نفسه عن المأزق المستمر في موستار. فمنذ نحو ثماني سنوات، يُحرم سكان تلك المدينة حقهم الديمقراطي في انتخاب ممثليهم المحليين، ولم يتمَّ التوصل إلى اتفاق بشأن التغييرات في القانون، التي من شأنها أن تمكّن من إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر. ومع اقتراب موعد الانتخابات سريعاً، حان الوقت لتحقيق إنجازٍ كبير. وسكان موستار بحاجة إلى أن يروا قيادة إيجابية من جميع الأطراف بغية التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن، بحيث يمكنهم أن يبدؤوا النظر إلى المستقبل. وهذا ينطبق على جميع أنحاء البلد. فبعد سنوات من الجمود، لدى البوسنة والهرسك فرصة للنظر إلى المستقبل، مستقبل في إطار الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ولجعْل ذلك واقعاً، يجب على جميع قادتها أن يعملوا معاً.

وإننا نرحب بالتزام البوسنة والهرسك المتجدد بمسارها نحو الاتحاد الأوروبي، كما يوضح طلبها الحصول على العضوية

في وقت سابق من هذه السنة. وندعم دعوة الممثل السامي للقادة إلى تكثيف جهودهم للمضي قدُماً بالإصلاحات الهادفة إلى تحقيق ذلك الهدف. وسيتعين عليهم العمل سريعاً لحل مسألتين على وجه الخصوص. أولاهما هي تعديل اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب الخاص بالبوسنة والهرسك لأخذ انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي في الحسبان؛ والثانية هي إرساء آلية تنسيق فاعلة، ستُمكِّن البوسنة والهرسك من التكلم بصوت واحد مع الاتحاد الأوروبي بشأن مسائل الانضمام إليه. ونعتقد أيضاً أنَّه ينبغي إنجاز تعداد السكان والإسكان ونشر نتائجه دون إبطاء. ونحن نعلِّق على التعداد أهمية أساسية، ليس لصلته بعملية الاندماج فحسب، بل بسبب دوره الأساسي في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. وهذا أمر مُلِحٌّ بشكل خاص في سياق برنامج الإصلاح.

وفي نهاية المطاف، يحتاج شعب البوسنة والهرسك إلى الاستقرار والأمن لكي يغتنم فرصة المستقبل. وهذا يعني تجاوز الخطر الذي يشكله الإرهاب، والمملكة المتحدة تعبِّر عن مواساتها لأسَر أولئك الذين فقدوا حياتهم في الاعتداء الذي وقع في سراييفو في تشرين الثاني/نوفمبر. وهذا الهجوم يُبرز التحدي الذي يواجه السلطات البوسنية في مكافحتها للإرهاب. وندعو كل ذوي السلطة ومن هم في مواقع القيادة على جميع المستويات إلى التعاون الوثيق بغية الحيلولة دون وقوع مزيد من الحوادث. ومن الواضح على نطاق أوسع أنَّ الاستقرار لَمَّا يُرسَّخ في البوسنة والهرسك بعد، ويبقى القلق يساورنا بشأن الحالة السياسية والأمنية. وإذا حدث انهيار خطير في القانون والنظام، فإن ذلك يمكن أن يكون كارثياً. لذا، فإننا نشاطر الممثل السامي تقييمه بأنَّ البعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي، بما تملكه من ولاية تنفيذية، لا تزال أمرا حيوياً. ولهذا السبب، فإننا سندعم الحفاظ على ذلك الأصل البالغ الأهمية عندما يحين موعد تجديد ولاية البعثة في تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أختتم بهذه الفكرة. بعد أسبوع من مناقشة بعض أكثر نزاعات العالم استعصاءً في هذه القاعة، ينبغي للبوسنة والهرسك أن تبعث فينا الأمل بأنه يمكن أن يكون هناك مستقبل أفضل لأولئك الذين يعيشون في أتون النزاع اليوم. بيد أننا لا نستطيع أن نتراخى في التركيز على الهدف المتوخى.

ولذا أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام المملكة المتحدة تجاه مستقبل البوسنة واستقرارها وعضويتها المقبلة بالاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ونقف على أهبة الاستعداد لدعم التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية.

وتعيد فنزويلا التأكيد على دعمها الكامل واحترامها لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وتعتقد أنه يجب أن يواصل المجتمع الدولي دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك لعام ١٩٩٥ كوسيلة للمساهمة في إيجاد حل سلمي للخلافات فيما بين الأطراف المعنية. وقد اضطلعت، في هذا السياق، قوة تثبيت الاستقرار متعددة الجنسيات التي يقودها الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك بعملها في إطار الولاية المسندة إليها، بالتعاون مع السلطات، لضمان بيئة آمنة لكل الجماعات العرقية في البلد.

ونؤكد مجددا أنه يتعين على شعب البوسنة والهرسك الاضطلاع بالجهود المتعلقة بمستقبل بلده وقيادتها، كجزء من العملية التي يجب أن تعمل الجماعات الإثنية بصدق لإجراء حوار مع احترام قوانين ومؤسسات البلد والسلام وحقوق الإنسان والتعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك ينبغي

للممثل السامي أن يشجع العمل البناء كجزء من مسؤوليته الأساسية لتعزيز الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري. ويجب أن تكفل جهوده لدفع العمل إلى الأمام وإيجاد أرضية مشتركة فيما بين الأطراف – بما يتناسب مع الولاية التي أوكلت إليه – النزاهة والشفافية، فضلا عن اتباع نهج متوازن وحكيم تنعكس فيه آراء ووجهات نظر جميع أصحاب المصلحة.

يمثل تعزيز العلاقات بين البوسنة والهرسك وجيرانها تطورا إيجابيا، وهو أمر نرحب به. ونشيد في هذه العملية، في ذلك الصدد، بالتصديق على معاهدة تعيين الحدود بين البوسنة والهرسك والجبل الأسود والاجتماعات رفيعة المستوى مع السلطات الكرواتية في سياق الحوار والتفاوض والزيارة الإيجابية إلى سريبرينيتشا.

وعلاوة على ذلك، ترفض فنزويلا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وكذلك انتشار التطرف. وفي هذا السياق، نشجب قتل اثنين من أفراد القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في ١٨ نوفمبر ٢٠١٥ في رايلوفاك، بالقرب من سارايفو. ونثني أيضا على الخطوات التي يجري اتخاذها لتفادي تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب للقتال في النزاعات المسلحة التي تطوق الشرق الأوسط. ومع ذلك، من الضروري أن نظل متيقظين بشأن هذه المسألة، وذلك أمر بالغ الأهمية للسلم والأمن في سياق التعاون الدولي المتقلب لمواجهة آفة الإرهاب.

وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت خلال النزاع المسلح في الأراضي التي كانت جزءا من يوغوسلافيا السابقة، فإننا نعرب علنا مرة أخرى عن دعمنا لعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الهيئة التي أنشئت لمحاكمة المسؤولين عن تلك الأعمال الوحشية. وقد اضطلعت المحاكم الجنائية بدور محوري في تعزيز سيادة القانون وتعزيز الاستقرار والمصالحة في الأجل الطويل، وكانت منذ بدايتها أداة حيوية للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب وضمان ألا يفلت مرتكبو أخطر الجرائم الدولية من العدالة. كما أنها مهدت الطريق لإنشاء سوابق قضائية تخدم كمصدر إلهام لجميع المحاكم الوطنية والدولية المسؤولة أو التي ستكون مسؤولة عن محاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب تلك الجرائم.

وختاما، نكرر التأكيد على دعوتنا إلى جميع الأطراف لمضاعفة جهودها للحفاظ على عزمها وشجاعتها السياسية، من أجل بناء الثقة وتطوير قدرتها على العمل معا في إطار القانون الدولي، وهي عناصر أساسية لإيجاد حل عادل ودائم يحقق مصلحة الأطراف والمنطقة بأسرها.

السيد غونثاليث دي لينياريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية. وقد أحطنا علما بها وبمضمون تقريره الفصلي (S/2016/395، المرفق) وأود أن أؤكد من جديد للسيد فالنتين إنزكو على دعم إسبانيا لعمله وعمل مكتبه.

وتؤيد إسبانيا، بوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما.

لقد انقضت عشرون سنة منذ توقيع اتفاق دايتون للسلام، مما يتيح لنا فرصة لتقييم الحالة في البوسنة والهرسك بمنظور معين بغية تقييم قصص النجاح والتقدم الذي أحرز، فضلا عن التحديات التي لا تزال قائمة. وقد أحطنا علما بتقييم الممثل السامي لإنجازات البلد في الربع الأخير باتجاه الامتثال للأهداف الخمسة والشرطين الموضوعة لإنجاز ولايته وإغلاق مكتبه. ونكرر التأكيد على ندائنا إلى جميع الجهات الفاعلة السياسية في البوسنة والهرسك لمضاعفة جهودها ومواصلة التقدم صوب تحقيق جميع هذه الأهداف في أقرب وقت ممكن.

ونرحب ترحيبا حارا بالدور الإيجابي الذي تؤديه قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي وعملية ألثيا، التي تدعم

السلطات في البوسنة والهرسك للحفاظ على الأمن وتساهم في تدريبها وبناء قدراتها. وما زالت البعثة، في السياق الحالي، عنصرا ضروريا لضمان الاستقرار في البلد. وعلاوة على ذلك، نؤكد مجددا على دعمنا الكامل لأعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية. ونأمل ألا يتم استغلال قراراتها وأحكامها لتحقيق مصالح حزبية من قبل بعض الجماعات بغرض زيادة تفاقم التوترات في البلد.

وقد كانت هناك بيئة سياسية إيجابية، على مدى الأشهر الستة الماضية، في البوسنة والهرسك، أدت على الصعيد الدولي إلى زيادة الحوار والتعاون عبر الحدود مع البلدان المجاورة كما يتضح في معاهدة الحدود مع الجبل الأسود. وأدت هذه البيئة السياسية الإيجابية، على الصعيد المحلي، إلى إصلاحات ملموسة تتيح المجال أمام البوسنة والهرسك لمواصلة مسيرتها نحو التكامل التام مع الاتحاد الأوروبي.

إن طلب البوسنة والهرسك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي علامة إيجابية جدا، وينبغي تقييمها على أساس ميزاتها الخاصة بها، لأنه، كما قلت، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، من قبيل الاستمرار في تنفيذ آلية التنسيق بين المؤسسات وتكييفه مع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب والاضطلاع ببرنامج الإصلاح. وما زلنا مقتنعين بأن التقدم في جميع هذه المجالات سيسفر عن أثر إيجابي ويؤدي إلى تحسينات ملموسة في حياة جميع مواطني البوسنة والهرسك والحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

ومن بين المسائل العالقة التي لا يزال يتعين حلها نشر نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠١٣، وهو أمر أساسي لضمان سلاسة عمل البلد السياسي. وتأتي على نفس القدر من الأهمية، حالة موستار وموقف سلطات جمهورية صربسكا، كما أشار إلى ذلك الممثل السامي، فيما يتعلق بمشاكل مثل رفض المضي قدما بتسجيل ممتلكات الدولة التي تقع داخل حدودها.

ويساورنا قلق إزاء الخطاب الانقسامي لبعض القادة السياسيين والممثلين، وخاصة في جمهورية صربسكا، حيث يواصلون ممارسة التهديد بالاستفتاء، الأمر الذي يشكل تحديا حقيقيا لسيادة البلد وسلامته الإقليمية ويعرض النظام الذي أنشأته اتفاقات دايتون للسلام للخطر. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الاستقرار السياسي في المنطقة برمتها يتوقف، إلى حد كبير، على استقرار البوسنة والهرسك.

إنَّ إسبانيا تواصل دعم سيادة البوسنة والهرسك ووحدتها وسلامتها الإقليمية بإخلاص. وإننا نتمسَّك أيضاً بضرورة أن يحترم القادة السياسيون للبلد في جميع أعمالهم سيادة القانون ومبدأ المساواة. وهذا المبدأ عنصر لا غِنى عنه، ليس للتعايش السلمي في البلد فحسب، بل للعلاقات البنَّاءة والتعاونية مع البلدان المجاورة أيضاً. والاحترام لهذا المبدأ هو السبيل الوحيد الذي يمكِّن البوسنة والهرسك من التقدم في عملية تكاملها الأوروبي.

السيدة شوالغِر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية.

منذ آخر مرة ناقش فيها المجلس الحالة في البوسنة والهرسك (انظر S/PV.7555)، اتخذت الخطوة البارزة المتمثلة في تقديم طلب للعضوية في الاتحاد الأوروبي. ونحن نتمنى للبوسنة والهرسك النجاح في سعيها إلى تحقيق خطة إصلاحية طموحة، بهدف التكامل الأوثق مع الاتحاد الأوروبي. ولا ريب في أنَّ عملية الإصلاح ستواجه تحديات وتستثير خيارات صعبة. ولكن من الواضح أنَّ برنامج التحديث هذا سيمكِّن جميع المواطنين من حصاد ثمرة النمو الاقتصادي والمؤسسات المعزَّزة. وتهدف الإصلاحات أيضاً إلى زيادة فرص العمالة، ذات الأهمية الخاصة للشباب، المتطلِّعين إلى المساهمة في مجتمع حيوي ومزدهر. وإننا نشجع المجتمع الدولي، وبخاصة الجيران في المنطقة والاتحاد الأوروبي، على دعم البوسنة والهرسك في

عمليتها الإصلاحية. ومع خطة إصلاحية ترسم مساراً للمضيِّ قدُماً، حان الوقت لكي تسعى جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى سبُل إنجازها، وعدم التراجع نحو سياسات تقسيمية أعاقت التقدم الاقتصادي – الاجتماعي لجميع مواطنيها.

لقد انقضى حتى الآن أكثر من ٢٠ عاماً على إنهاء الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك للصراع المرير في المنطقة. لكنَّ جراح الماضي لَمَّا تلتئم كلياً بعد كما رأينا في مجلس الأمن طوال السنة الماضية. وإننا نحث على التزام متجدد من جانب الأطراف والمجتمع الدولي بالمشاركة في المسائل التي لم تُحلَّ باتفاق دايتون للسلام، وهما يواصلان عملية المصالحة الوطنية.

إنَّ الخطاب التقسيمي والكلام عن استفتاءات يشكل تحدياً لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، فضلا عن اتفاق دايتون للسلام. وهذا لا يفعل شيئاً للمضي بالبلد قدُماً، وبدل ذلك ينتقص من خطة الإصلاح، ويقوِّض جهود المصالحة. وعملية المصالحة تقتضي إيلاء الاعتبار اللازم لأحداث الماضي، ومساءلة الأفراد عند الاقتضاء. وإننا نأمل أن يستطيع الجميع أن يتعلموا احترام استنتاجات العمليات القضائية المستقلة مهما كانت نتائجها النهائية. وحين تُستخدَم مقررات المحاكم تبريراً للأقوال التحريضية والأفعال الاستفزازية، فإنها ببساطة تُعيد المصالحة إلى الوراء. وعوضاً عن ذلك، ينبغي للعملية التي تُدير القضاء أن تُستخدَم فرصة للمضي معاً قدُماً. ولا ينبغي للأحكام القضائية أن تُحترَم فحسب، بل ينبغي للسلطة القضائية نفسها أن تكون قادرة على العمل بحرِّية واستقلالية. وإننا نؤكد على دعوة الممثل السامي إلى ترْك السلطة القضائية تحاكم القضايا وتحكم فيها بدون ضغط سياسي، وإنما بالتوافق الكامل مع مبادئ الكفاءة المهنية والمساءلة.

وكما سمعنا اليوم، لم يُحرَز في الفترة المشمولة بالتقرير سوى تقدم محدود بشأن الأهداف والشروط الضرورية لإقفال مكتب الممثل السامي. ونأمل للتقدم على هذا المسار أن يستطيع التعجيل. وإننا نرحب بالعمل الجاري الذي تنفِّذه قوة تحقيق الاستقرار متعددة الجنسيات بقيادة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، التي تواصل أداء دور هام في دعم السلطات المحلية في الحفاظ على بيئة سليمة وآمنة. ومع أنَّ مستقبل البوسنة والهرسك، هو، كما ينبغي، في أيدي مواطنيها، فإنَّ على المجتمع الدولي، بما فيه المجلس، مسؤولية تشجيع ذلك ودعمه.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية صباح اليوم.

من الأساسي أن نتمسَّك بالتزام الامتثال الكامل لبنود الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك لعام ١٩٩٥، وضمان التقيُّد الكامل بجميع المساعي الهادفة إلى تعزيز السلام والاستقرار لذلك البلد. وفي هذا الصدد، تدعم أوروغواي سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ووحدتها. وإننا ندعم أيضاً ضرورة احترام سيادة القانون في جميع أعمال القادة السياسيين في البلد.

إننا نلاحظ بقلق أنَّ التقرير التاسع والأربعين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (S/2016/395، المُرفق) يشير إلى أنَّ تقدماً ضئيلاً قد أُحرز في تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين اللذين لا يزالان معلَّقين، كما تؤكد اللجنة التوجيهية، وهي المطلوبة لإقفال مكتب الممثل السامي – والمعروفة بخطة ٥+٢. وفي هذه الصلة، نحثُّ على دفع العملية قدُماً في ظل ظروف أكثر ملاءمة في الأشهر المقبلة، بحيث يمكن تنفيذ خطة ٥+٢ تنفيذاً كاملاً عبْر توافق جميع الأطراف.

إنَّ أوروغواي ترفض جميع الأعمال الإرهابية، كالتي وقعت في رايلوفاك، على أطراف سراييفو في ١٨ تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، والتي أودت بحياة جنديين من البوسنة والهرسك. ويساورنا القلق بشأن الحوادث المستمرة التي تهدد بتقويض العلاقات بين الطوائف العرقية.

وإننا نُحيط علماً بالتطورات الإيجابية أيضاً. ونرحب بحقيقة أنَّ وزارة الدفاع ووزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية أشرفتا على التنفيذ الكامل لالتزاماتهما المنبثقة عن اتفاق تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي، وفقاً للمادة الرابعة، المُرفق ١ – باء من اتفاق دايتون للسلام. كما نرحب بحقيقة أنَّ رئاسة البوسنة والهرسك قد اعتمدت مقررات بشأن تدمير ذخائر وأجهزة متفجرة معيَّنة كانت مخزَّنة في مرافق عسكرية. ونحن نُبرز بشكل خاص التصديق على اتفاق تعليم الحدود بين البوسنة والهرسك والجبل الأسود، وبخاصة أنَّ هذا هو أول اتفاق من هذا النوع للتصديق مع بلد مجاور. ونأمل أن تواصل البوسنة والهرسك خلال عام ٢٠١٦ هذا المسار من التطورات الإيجابية، بما يولِّد الثقة بالاستقرار.

وتعتقد أوروغواي أنَّ وجود قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي – عملية ألثيا، هو ضمانة للاستقرار السياسي والأمني للبلد. ومن الضروري أن تواصل سلطات البوسنة والهرسك التعاون الكامل مع مكتب الممثل السامي حتى نهاية ولايته، بالانسجام مع مقتضيات اتفاق دايتون للسلام. وتأمل أوروغواي أن ترى بوسنة وهرسك مستقرة، يمكن فيها لجميع الطوائف أن تتعايش بسلام ووئام.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إنَّ بلدي يرحب بمبادرتكم، سيادة الرئيس، لتنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، ويود أن يشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام هناك، على النوعية المتميزة لتقريره (S/2016/395، المرفق). ويود وفد بلدي أيضاً أن يؤكد له دعمه الكامل للعمل الذي يتعهده مع مكتبه في الميدان حالياً.

وبعد أكثر من ٢٠ عاماً على توقيع الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، يواصل هذا البلد مساره نحو إعادة توحيد أمة متماسكة وبنائها، على الرغم من عدد من الصعوبات المستمرة.

يود وفد بلدي الإشارة إلى بعض التقدم الذي أحرزه البلد، ولا سيما من حيث تنفيذ الإصلاحات التي وافقت عليها السلطات، والتي بدأت تؤتي ثمارها وتعطي أملا جديدا. وأنا أشير هنا إلى طلب البوسنة والهرسك أن تصبح دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، والجهود التي تبذلها السلطات البوسنية بهدف تسجيل الأصول والممتلكات التي يشار إليها باسم الممتلكات الدفاعية ضمن ممتلكات الدولة، فضلا عن اعتماد تشريعات تتعلق بالعمل، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وبطبيعة الحال، لا بد من توحيد تلك الجهود.

لكن لا ينبغي أن يدفعنا هذا التقدم إلى نسيان الطابع الهش للحالة في البلد والمنطقة. وفي الواقع، لا تزال هناك أسباب تدعو للقلق. وأود أن أشير هنا إلى الصعوبات التي يبدو أن السلطات تواجهها في بعض المناطق، مثل نشر نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠١٣ وآلية التنسيق الأوروبية وتنفيذ قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن موستار، وكذلك متابعة طلبات صندوق النقد الدولي. وتشمل الأسباب الأخرى للقلق القرار المتعلق بعقد استفتاء والذي يهدد بشكل واضح سلامة البوسنة والهرسك وسيادتها، وكذلك دعوات عدد من مسؤولي جمهورية صربسكا إلى انفصال ذلك الكيان.

وحدثت أشياء أخرى تهدد سيادة ووحدة البوسنة والهرسك، بما في ذلك التشكيك المتواصل في السلطات القضائية للدولة. ويشكل رفض السلطات الرئيسية لجمهورية صربسكا تنفيذ قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن عدم دستورية أحكام قانون جمهورية صربسكا المتعلق بالعطل الرسمية أحد الأمثلة الكثيرة على ذلك.

ولكل هذه الأسباب، يعيد وفد بلدي تأكيد التزامه من جديد باحترام سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، على النحو الذي يكفله الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ودستور البلد والقانون الدولي.

أنتقل الآن إلى شأن آخر، حيث تشكل مكافحة الإرهاب أحد التحديات الصعبة التي تواجه البوسنة والهرسك في سياق من المرجح أن تؤدي فيه عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتدفقات الهجرة المعقدة إلى مخاطر إضافية على أمن البلد. وغني عن القول بأنه لن يتم تحقيق نتائج ملموسة في تلك المعركة من دون التعزيز اللازم للتعاون على جميع المستويات بين السلطات.

وترحب السنغال أيضا بالعمل الرائع الذي يقوم به الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز وتنفيذ برنامج إعادة البناء، فضلا عن البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي تنطوي على التعاون بين السلطات في البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا. وعلى نفس المنوال، يرحب وفد بلدي بالاهتمام الذي يبديه الاتحاد الأوروبي بمواصلة عمليته العسكرية من خلال قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك، بدعم من مجلس الأمن، الذي أذن بتمديد ولايتها لمدة ١٢ شهرا.

وعلاوة على ذلك، وكما أكد تقرير الممثل السامي، يظل وجود بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية، التي تملك ولاية تنفيذية، في البلد أمرا حاسما. وأيا كان الأمر، فإننا نعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي الاستمرار في دعم جهود البوسنة والهرسك لزيادة صمودها أمام التحديات الاجتماعية والاقتصادية. والأمر الذي على المحك هنا هو تعزيز قوات الأمن والدفاع الوطنية، والذي يشكل إحدى أولويات ولاية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. ونشجع قوة الاتحاد الأوروبي على مواصلة تقديم دعمها الذي سيمكن، في الأجل الطويل، القوات المسلحة للبوسنة والهرسك من سد عدد من الثغرات الاستراتيجية والتشغيلية.

في الختام، أود تشجيع الاتحاد الأوروبي على مواصلة برنامجه للإصلاح من أجل استعادة السلام والتماسك الاجتماعي وسلطة الدولة في البوسنة والهرسك. وأؤكد مرة أخرى الدعم غير المشروط للسنغال للعمل الذي يقوم به الممثل السامي.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نرحب بالسيد إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

لقد اطلعنا بالكثير من الاهتمام على تقرير السيد إنزكو الذي قدمه إلى مجلس الأمن (انظر S/2016/395، المرفق)، واستمعنا إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم. ويجب علي، مع ذلك، أن أكون صريحا. إن التقييمات التي قدمها لا تشجع على المصالحة الوطنية في هذا البلد الذي يعاني منذ فترة طويلة. وهذا أمر مؤسف للغاية لأن المصالحة الوطنية وتعزيز علاقة الاحترام المتبادل بين شعوب ذلك البلد يكتسيان أهمية كبيرة نظرا للتحديات التي تواجهها البوسنة والهرسك.

إننا مضطرون مرة أخرى لملاحظة أن تقرير الممثل السامي هو أبعد ما يكون عن الموضوعية والتوازن بطبيعته. فهو يكتفي بالإشارة إلى وجود مشاكل في المجتمع البوسني دون محاولة فهم جوهرها أو الأسباب الموضوعية التي أدت إلى ظهورها. ونأمل أن يركز الممثل السامي في المستقبل بقدر أكبر على تقييمات تنفيذ ولايته ونشاط الهيئة التي أوكلت إليه إدارتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأن يقتصر بشكل صارم على المسائل التي لها علاقة باتفاق دايتون.

علاوة على ذلك، فإننا نتوقع أن يأخذ الممثل السامي في الاعتبار آراء جميع شعوب تلك الدولة وأن يحترمها. ولهذا

السبب، فإننا نعتبر أنه لم يكن من المناسب أن يعرض وجهات نظره فيما يتعلق بدعمه لأنشطة عدد من الهيئات المتخصصة في البوسنة والهرسك التي تعمل على الوفاء بالمعايير المطلوبة لهذا البلد لإطلاق برنامج العمل المفضي إلى الحصول على عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي. وبإثارة السيد إنزكو لموضوع الحلف، فإنه يتصرف عكس مهمته الأساسية، والتي تتمثل في السعي إلى إيجاد عوامل توحد البلد. وفي الواقع، فإنه ينحاز إلى جزء من المجتمع البوسني. وكما هو معروف، هناك وجهات نظر أخرى في البلد، هي أبعد ما تكون عن التأييد لعضوية حلف شمال الأطلسي.

ونعتقد أيضا أن موضوع إعادة تخصيص الممتلكات الدفاعية هو أحد المواضيع التي ينبغي النظر فيها حصرا بوصفه أحد الشروط لإنهاء آلية الممثل السامي. وينبغي النظر في ذلك بطريقة غير منحازة، حيث أن المسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمسألة الأوسع المتعلقة بالملكية المدنية مقابل ملكية الدولة. وينبغي له، ليس بالأقوال فحسب ولكن فعليا، أن يعزز الحوار الداخلي في البوسنة. فتلك، برغم كل شيء، هي النقطة الأخيرة المفتوحة في خطة ٥ + ٢. ويجب عليه أن ينظر بقدر أكبر من الجدية إلى الاتفاقات السياسية التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٢ بين الأطراف الرئيسية في البلد.

وينطبق ذلك أيضا على الجوانب المتعلقة بالتكامل الأوروبي. ويبدو أنه، ورغم اتخاذ قرار تقسيم الولايتين في عام ٢٠١١، لا يزال الممثل السامي يجمع بين منصبه ومنصب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. لقد أشار كثيرون هنا اليوم إلى مشكلة موستار. وفي هذا الصدد، يبدو أن الجميع نسوا ببساطة أن تدخل أحد الممثلين الذين سبقوا السيد إنزكو في المنصب هو الذي أدى إلى طريق مسدود بشأن إمكانية بناء مجتمع متعدد الأعراق في تلك المدينة.

ومن المهم أن يشير التقرير إلى تنامي خطر التطرف الإسلامي الذي يواجه البوسنة والهرسك. ونحن مقتنعون بأنه يشكل أحد أخطر المشاكل وأنه ينبغي إدراجه في المستقبل باعتباره أحد العناصر الأساسية في تقارير الممثل السامي، الذي تتمثل مهمته في التعزيز الكامل للجهود التي تبذلها الهيئات والأجهزة المختصة في البوسنة والهرسك المعنية بمكافحة الإرهاب، وتشجيع تعاونها مع الوكالات الشريكة في البلدان المجاورة والوكالات الدولية.

إن مشكلة الإرهاب هي أيضا حجة قوية أخرى تصب في مصلحة وضع برنامج يؤدي إلى وحدة الصف. ومن الضروري التركيز على تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات لأغراض مكافحة الإرهاب. وبدلا من ذلك، لا يزال الممثل السامي يركز على تحديات وهمية لاتفاق دايتون، بطريقة غير مبررة، حيث يلقي بكامل اللوم تقريبا عن كل مشكلة في عملية تحقيق الاستقرار على صرب البوسنة. وتكشف مناقشته للحكمين الصادرين مؤخرا عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ضد كارادزيتش وشيشيلي عن نهج مماثل. ونعتقد أنه، في هذه الحالة، كان يجدر بالممثل السامي النأي بنفسه عن الإعراب عن آرائه الشخصية، الأمر الذي سيساعد بلا شك أعضاء مجلس الأمن على تشكيل صورة موضوعية عن العمليات الجارية في البوسنة والهرسك.

وفي ذلك الصدد، نحث زملاءنا في المجلس، مثلما فعلنا من قبل، على الاطلاع بعناية على التقرير الأخير الذي قدمته القيادة في جمهورية صربسكا عن تنفيذها لاتفاق دايتون، والذي يتضمن الكثير من المعلومات المفيدة والاعتبارات البناءة لأجل إحراز تقدم نحو التسوية في البوسنة والهرسك.

ونود أن نشدد على وجه الخصوص على عدم قبول أي تدخل من جانب الممثل السامي في المناقشات بشأن ذلك الموضوع الحساس المتعلق بإصلاح المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك. ولن تؤدي محاولات الممثل السامي الحفاظ على الحالة الراهنة التي تكون فيها الكلمة الفصل في تلك الهيئة الرئيسية

للقضاة الأجانب إلا إلى نتائج عكسية. ومن المهم أن تتمكن الأطراف البوسنية – بدون تدخل أجنبي وبدون أي ضغط أو تهديدات – من التوصل إلى اتفاق بشأن معايير جديدة للعضوية في المحكمة الدستورية، إلى جانب الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل فيما يتعلق بتوضيح طرائق عمل المحكمة ومكتب المدعي العام، وهو ما من شأنه أن يساعد في التغلب إلى حد كبير على أزمة الثقة الواضحة في نظام العدالة البوسنية المشتركة.

ولننتقل الآن إلى الجوانب الإيجابية. ونرى أن من المفيد أن أنوه بالخطوات المشتركة التي اتخذتها قيادة صربيا والبوسنة والهرسك بشأن التعاون الحكومي الدولي، بما في ذلك الدورة المشتركة الأولى لحكومة صربيا ومجلس وزراء البوسنة والهرسك، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، فضلا عن الزيارة التي قام بها رئيس حكومة صربيا، السيد فوتشيتش إلى مقر مؤتمر تنمية الاستثمار في سريبرينيتسا. وبوسع الأطراف أن تتعايش تماما دون تدخل من أحد، وهي قادرة على تعزيز المصالحة الوطنية.

وإذ نأخذ في الاعتبار جميع تلك العوامل، فإننا نحبذ زيادة تقليص ميزانية وعدد موظفي مكتب الممثل السامي، استنادا إلى أن الطريق نحو انتقال المسؤولية الكاملة عن الوضع في البوسنة والهرسك إلى البوسنيين أنفسهم أصبح الآن مبررا تماما ويجب أن يستمر لكي يبدو واضحا في أساليب عمل الوجود الدولي على النحو المناسب. فقد ولى زمن المحميات منذ أمد طويل. وفي ظل الظروف الراهنة، فإنه من غير المقبول أن يواصل الممثل السامي استخدام سلطته الاستثنائية بموجب ”سلطات بون“ الممنوحة له. ولا يمكن أن يكون هناك أي الحوار فيما بين البوسنيين، بدون ضغوط خارجية. ومهمة المجتمع الدولي ذات الأولوية هي إيجاد الظروف الملائمة للنهوض بهذا الحوار وسعي الأطراف البوسنية إلى إيجاد خيارات مقبولة على نحو متبادل لإصلاحات قائمة على مبادىء دايتون.

ولن يتسنى توحيد البوسنة والهرسك، وضمان فعالية هياكلها المركزية بصورة ناجحة إلا إذا كان ذلك نتيجة لتوافق آراء الشعوب التأسيسية الثلاثة. وذلك أمر بديهي في رأيي.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن الحالة في ذلك البلد. وقد كان مشجعا جدا أن نسمع منه أن الفنون القتالية للكاراتيه تستخدم وسيلة لتوحيد شعب البوسنة والهرسك.

فقد انقضى ما يزيد على ٢٠ عاما على انتهاء الحرب الوحشية في البوسنة والهرسك. ومن الأهمية بمكان تحقيق الرخاء في البلد، ليس لمستقبله فحسب، بل أيضا لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة غرب البلقان بأسرها. وما فتئت اليابان، بصفتها عضوا في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، تدعم إعادة إعمار البلد إلى جانب الجهود المبذولة لبناء الدولة على مدى عقدين من الزمن.

وتمر البوسنة والهرسك بمنعطف حرج الآن. فقد تمكن البلد من الانتقال من الحرب إلى السلام، ولكن السؤال هو ما إذا كان قادرا على تحقيق السلام الدائم وبناء مستقبل ناجح له. وفي ذلك الصدد، يساور اليابان شعور بالقلق البالغ إزاء قرار الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا إجراء استفتاء على الانفصال. فاستفتاء كهذا يعدُّ خرقا لاتفاق دايتون. وهو يقوض أيضا سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. وعلى الرغم من أن رئيس جمهورية صربسكا قد صرح بأن الاستفتاء قد وُضع جانبا، فإن قرار الجمعية الوطنية لم يُلغَ بعد. وعلاوة على ذلك، واصل الرئيس الإدلاء ببيانات عامة تشير إلى استقلال جمهورية صربسكا. وتحث اليابان جميع القادة السياسيين على الامتناع عن أي خطاب انقسامي.

وتتقدم اليابان بأحر التهاني للبوسنة والهرسك في طلبها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي قدمته في شباط/فبراير من هذا العام. ونأمل أن يهيئ ذلك فرصة للبلد لإحراز مزيد من التقدم في الإصلاحات اللازمة لتحقيق المزيد من التكامل.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد لمجلس الأمن دعم اليابان القوي للممثل السامي إنزكو ومكتبه. وبالنظر إلى أهمية دور الممثل السامي، ما فتئت اليابان تسهم بنسبة ١٠ في المائة من إجمالي ميزانية مكتبه عى مدى ٢٠ عاما. وقد حظيت الزيارة التي قام بها الممثل السامي إلى اليابان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بالتقدير من جانب السلطات اليابانية. وأتمنى للسيد إنزكو كل النجاح كي يتسنى تحقيق الأهداف والشروط المعلقة اللازمة لإغلاق مكتبه في وقت مبكر.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مصر.

أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية الوافية إلى المجلس حول تقريره الأخير عن تنفيذ اتفاق السلام في جمهورية البوسنة والهرسك. ونؤكد على دعم مصر الكامل لمجهوداته.

بعد عشرين عاما على توقيع اتفاق دايتون للسلام، الذي أنهى أحد أبشع النزاعات التي شهدها العالم، لا زال البلد يواجه عددا من التحديات السياسية الهامة. وتعرب مصر في هذا الصدد عن قلقها حيال استمرار تلك التحديات دون معالجة جادة في إطار توافقي شامل بين جميع الأطراف السياسية بالبوسنة والهرسك. ونحذّر من أن استمرار التحديات قد يقوض بعض الإنجازات التي تم تحقيقيها على الصعيد السياسي منذ توقيع اتفاق دايتون. ونؤكد في هذا الصدد على أن استمرار الاتفاق كمرجعية ثابتة لإحلال السلام بالمنطقة هو السبيل الوحيد لضمان الاستقرار.

وفي هذا الإطار، نؤكد أن الدعوات والنزعات الانفصالية التي يتم إطلاقها من قبل بعض الأحزاب والأطراف السياسية والداعية لانفصال الكيان الصربي (جمهورية صربسكا) عن جمهورية البوسنة والهرسك تمثل تهديدا خطيرا للعملية السياسية برمتها بالبلد، وقد تنسحب تداعياتها على منطقة البلقان ككل. ومن هنا فإننا ندعو جميع القادة السياسيين إلى إعلاء المصلحة المشتركة لشعب البوسنة والهرسك على المصالح السياسية والعرقية الضيقة التي تقوض من فرص التقدم والاستقرار.

وتشدد مصر في هذا الإطار على ضرورة احترام سيادة جمهورية البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها، وكذا احترام دستورها الوطني وجميع الأحكام الصادرة عن سُلطتها القضائية من قبل جميع الأطراف، إضافة إلى ضرورة احترام القرارات الصادرة عن آليات العدالة الدولية، والحيلولة دون انعكاسها سلباً على العملية السياسية في البوسنة أو على علاقاتها الإقليمية.

إضافة إلى ذلك، لا يُمكن الفصل بين التطورات الداخلية في البوسنة عن السياق الأكبر للوضع بمنطقة البلقان ككل، ومن هنا نشدد على ضرورة بناء علاقات حسن الجوار والثقة المُتبادلة والحوار الإيجابي البنّاء وتعزيز التعاون الإقليمي من أجل ترسيخ السلام والاستقرار بجميع دول المنطقة.

إن التحديات الاقتصادية التي تواجه جمهورية البوسنة والهرسك تستدعي حشد جهود المجتمع الدولي للمساعدة في تحقيق طفرة اقتصادية تُسهم في تهيئة المناخ الداخلي للاستقرار، ونعيد التأكيد في هذا الصدد على أهمية التعاون الإقليمي لتحقيق تلك الطفرة، كما ندعو السلطات البوسنية لاستمرار جهودها نحو تجاوز العراقيل السياسية الحالية التي تشكل عائقاً أمام عملية النهوض الاقتصادي، وذلك من خلال الاستمرار في تعزيز المشاركة السياسية لجميع المواطنين دون تمييز، آخذين في الاعتبار جميع الفئات الوطنية باختلاف جذورهم العرقية.

كما نؤكد دعم مصر الكامل لجهود حكومة البوسنة في مواجهة خطر الإرهاب، واستعدادنا لتقديم كافة أشكال

الدعم لمواجهة التيارات الفكرية المنحرفة والمُتطرفة، خاصة فيما يتعلق بمحاربة الخطاب الديني العنيف وتصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة.

وختاماً، نعيد التأكيد على أن هناك حاجة الآن وقبل أي وقت مضى، إلى العمل الجاد من قبل أبناء البوسنة والهرسك أنفسهم على تأكيد مفاهيم التعايش الاجتماعي والتوافق السياسي فيما بينهم والاستمرار بالمضي قدماً بطريق السلام، وهو العمل الذي يجب أن يتزامن مع دعم دولي وإقليمي مُخلص لتلك الجهود.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك.

السيد فوكاشينوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، وأن أتمنى لكم ولوفدكم كل النجاح. ونرحب بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، وقد أحطنا علماً بتقريره التاسع والأربعين (S/2016/395، المرفق) الذي يغطي الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البوسنة والهرسك العمل المستمر على تنفيذ إصلاحاتها الاجتماعية – الاقتصادية. وقد نسّقت سلطات البوسنة والهرسك جهودها على جميع المستويات للتأكد من أن جميع التدابير الملموسة اللازمة لنجاح الإصلاحات قد وضعت موضع التنفيذ. وثمة فهم مشترك بأن تنقيح الإطار القانوني والمالي وتهيئة بيئة أكثر جاذبية للاستثمار أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة.

وقد ترأست البوسنة والهرسك بنجاح لجنة وزراء مجلس أوروبا، وهي أكبر وأقدم منظمة سياسية أوروبية، وتضم ٤٧ دولة من الدول الأعضاء. وخلال رئاستنا، نجحنا في إنجاز جميع أولوياتنا وتنسيق استجابة مجلس أوروبا لأزمة اللاجئين في ذروتها. وعلاوة على ذلك، يسّرت رئاسة البوسنة والهرسك عملية فتح باب التوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب، والتي تركز على مشكلة المقاتلين الأجانب.

وفي أعقاب التقدم الكبير المحرز بشأن تنفيذ برنامج الإصلاح، قدمت البوسنة والهرسك طلبها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ١٥ شباط/فبراير. وكان تقديم طلب البوسنة والهرسك نتيجة ملموسة للنهج الجديد للاتحاد الأوروبي تجاه البوسنة والهرسك. ونشكر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على دعمهم القوي للمنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك. وستواصل البوسنة والهرسك من جانبها العمل على تنفيذ إصلاحاتها، وتحسين الاقتصاد، وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد.

وقد كانت الحالة الاقتصادية والمالية في البلد تحت تأثير التباطؤ الاقتصادي العالمي. بيد أن الإنتاج الصناعي في الفصول الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٥ قد ارتفع بنسبة ٢,٥ في المائة وتوقف معدل التضخم عند ٠,٨ في المائة، مما يعني أن أسعار السلع الاستهلاكية انخفضت انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالسنة السابقة.

إن النهوض بالصداقة والتعاون البنّاء بين بلدان المنطقة في المجالات ذات الاهتمام المشترك هو إحدى الأولويات الرئيسية للبوسنة والهرسك. ولا تزال البوسنة والهرسك تولي اهتماماً خاصاً لتعزيز التعاون مع بلدان المنطقة. وهناك اتفاق مشترك بين دول غرب البلقان يفيد بأن التعاون في مجال النقل والطاقة هو أهم مجال من مجالات النمو الاقتصادي.

وقد كان المعرض الاقتصادي الدولي ”موستار ٢٠١٦“، المعقود في الفترة من ١٢ إلى ١٦ نيسان/أبريل، فرصة كبيرة لزيادة تعزيز التعاون الإقليمي. وأثناء تلك المناسبة، عقد

أعضاء مجلس رئاسة البوسنة والهرسك عدداً من الاجتماعات الثنائية مع الزعماء الإقليميين وزعماء الدول المجاورة، بمن فيهم رئيس كرواتيا، ورئيس الجبل الأسود، ورئيس وزراء صربيا، ورئيس سلوفاكيا ونائب رئيس وزراء تركيا.

وتلتزم البوسنة والهرسك بالتعاون التام مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فضلاً عن الاستمرار في معالجة جرائم الحرب أمام المحاكم المحلية. ونكرر التأكيد على أن مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد المحلي أمر حيوي للبوسنة والهرسك بوصفها دولة معقدة ومتعددة الجنسيات. وفي هذا الصدد، إن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاكمة جرائم الحرب، بغض النظر عن الأصول القومية أو الدينية للجناة أو الضحايا، هو أمر أساسي لتحقيق المصالحة والاستقرار على المدى الطويل.

إن الإرهاب وتغذية نزعة التطرّف والتطرف العنيف تشكل واحداً من التحديات الأمنية الرئيسية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وتواصل البوسنة والهرسك، وفقاً لأحكام القانون الجنائي المعدّل، محاكمة الأفراد المتورطين في القتال باسم الجماعات الإرهابية والمنظمات شبه العسكرية، وكذلك الذين ييسرون تجنيد المقاتلين الإرهابيين.

وتواصل المؤسسات القضائية والأمنية في البوسنة والهرسك تنفيذ استراتيجيتنا من أجل منع الإرهاب ومكافحته. وتشمل هذه الاستراتيجية، إلى جانب التدابير الأمنية، أنشطة وقائية لمكافحة التطرف اضطلع بها أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك الطوائف الدينية، والمؤسسات التعليمية، ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام. ونود أيضاً أن نشدد على أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت البوسنة والهرسك تقدماً كبيراً في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وغسل الأموال. وقدّمت البوسنة والهرسك، بدعم من الاتحاد الأوروبي، مبادرة إقليمية بشأن منع الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة. ويتمثل الهدف الرئيسي للمبادرة في إنشاء قاعدة بيانات للأفراد الذين يشكلون تهديداً للأمن، فضلاً عن الشبكة الإقليمية لمنع تهريب الأسلحة من بلدان غرب البلقان.

وحتى الآن لم تتعرض البوسنة والهرسك إلى ضغط لحراك المهاجرين الهائل عبر أراضيها. ومع ذلك، اتخذت مؤسسات البوسنة والهرسك مجموعة من التدابير الشاملة، بما في ذلك في المجالين الإنساني والأمني في حال حدوث تدفق جماعي كبير للاجئين. ونرى أنه لا يمكن التوصل إلى حل مقبول لأزمة المهاجرين إلا عن طريق العمل المنسق على الصعيد العالمي بهدف التصدي للأسباب الجذرية للهجرة في بلدان المنشأ.

وأخيرا، أود أن أعرب عن التزام السلطات في البوسنة والهرسك الثابت بمواصلة العمل المستمر نحو بناء مستقبل أفضل لمواطنيها. وأود أيضا أن أشكر شركاءنا الدوليين على دعمهم المستمر للبوسنة والهرسك، وهو بلد قطع شوطا طويلا في مسار الانتقال من مجرد مستهلك للمساعدات الأمنية إلى بلد أصبح مساهما بقوات وأفراد شرطة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويؤيد هذا البيان الجبل الأسود وألبانيا البلدان المرشحان للانضمام إلى الاتحاد، فضلا عن أوكرانيا.

وأشاطر المتكلمين الآخرين الترحيب بالممثل السامي فالنتين إنزكو مرة أخرى إلى مجلس الأمن، وأؤكد له دعم الاتحاد الأوروبي المستمر. وأرحب أيضا بالممثل الدائم للبوسنة والهرسك وأشكره على بيانه.

ما فتئت الحالة في البوسنة والهرسك موضوعا للمناقشة في المجلس منذ ما يزيد على عقدين من الزمان. وقد شهدنا خلال

تلك الفترة تحولا هاما في طابع تلك المناقشات، ما يجسّد تعزيز الاستقرار والتقدم المحرز في مجالات تحقيق الديمقراطية وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وقد أسهم المجلس إسهاما كبيرا في التطورات التي تحققت منذ انتهاء النزاع المسلح في عام ١٩٩٥.

واليوم تسهم البوسنة والهرسك إسهاما نشطا في بعثات الأمم المتحدة، بتحولها تدريجيا من دور المستهلك للمساعدات الأمنية إلى بلد يقدم تلك المساعدات. وحصل البلد على مقعد بين أعضاء المجلس، وتولى نصيبه من المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، ما تزال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين تواصلان السعي – بدعم من السلطات القضائية المحلية في البوسنة والهرسك وغيرها من بلدان المنطقة – إلى تقديم مرتكبي جرائم الحرب إلى العدالة، فضلا عن تحقيق السلام لضحاياهم.

وما يزال المنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك يشكّل دافعا رئيسيا في التغلب على التحديات القائمة في الميدان، وفي تعبئة المواطنين وممثليهم المنتخبين لما يلزم من إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية. وإن للغالبية العظمى من مواطني البلد رغبة عارمة في أن تواصل البوسنة والهرسك المضي قدما في تطلعاتها الأوروبية. وفي ١٥ شباط/فبراير، قدّمت رئاسة البوسنة والهرسك طلب البلد نيل العضوية في الاتحاد الأوروبي. وقد رحب الاتحاد الأوروبي بتلك الخطوة لكونها تعبيرا واسع النطاق ولا لبس فيه عن التزام البلد بمواصلة جهوده على مسار الاتحاد الأوروبي. ويأتي ذلك الطلب على خطى تعميق الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥. ويؤكد ذلك مجددا التزام الاتحاد الأوروبي وتعاونه الثابتين المستمرين مع البوسنة والهرسك.

وما برح الاتحاد الأوروبي يستثمر في الإصلاحات الجارية في البوسنة والهرسك، بالتعاون مع شركائنا الدوليين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. وتدعم تلك الجهود المشتركة الاستقرار الداخلي وتضع الأساس اللازم لتحقيق الرخاء لجميع مواطني البوسنة والهرسك في المستقبل، وهو هدف ظل مشتركا منذ أمد طويل بين الاتحاد الأوروبي والمجلس.

وقد وضعت السلطات في البوسنة والهرسك – بدعم من الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين – مجموعة شاملة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها البلد في تاريخه الحديث، وهي تواصل تنفيذ معظم ما اُتفق عليه في ذلك الصدد. وتقتضي تلك الجهود إبداء الالتزام الجاد والاستعداد لاتخاذ قرارات سياسية صعبة في التغلب على ذلك الإرث الطويل من ضعف الاستثمار وانعدام الإصلاحات الهيكلية، إلى جانب الصعوبات الإدارية المجهدة. ويتعين على البوسنة والهرسك إعادة تنشيط اقتصادها وجعله أكثر قدرة على المنافسة. ومن الضروري إحراز تقدم ملموس في ذلك الصدد، ومن شأنه أن يمكّن مجلس الاتحاد الأوروبي من اتخاذ القرار بشأن الخطوات المقبلة في مسار البوسنة والهرسك نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، لا يزال مجمل الزخم الإيجابي المتحقق في الميدان يواجه تحديات كبيرة من جراء استمرار الانقسامات السياسية وعدم كفاءة الهياكل الإدارية ومؤسسات صنع القرار. وندعو – في سياق توقُّع الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر – إلى تجنب الأفعال والخطاب الإنقساميين لأن من شأنهما إضعاف الزخم الإيجابي والتسبب في انعدام الكفاءة في صنع القرارات في وقت يحتاج فيه البلد إلى تعبئة جميع موارده لدعم الإصلاحات.

وما يثير القلق على وجه التحديد، عزم قيادة جمهورية صربسكا إجراء استفتاءات عديدة. فمثل هذه النوايا السياسية تصرف الانتباه عن الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، وتحجب مسؤولية السلطات المحلية، علاوة على ما لها من قدرة

كبيرة على زعزعة الاستقرار. وسوف يراقب المواطنون تلك الإجراءات عن كثب، وسيخضع ممثلوهم المنوط بهم التصدي لهذه المسائل للمساءلة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو جميع الأطراف المعنية إلى التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن كيفية تنفيذ المتطلبات الانتخابية اللازمة لإجراء الانتخابات في موستار في تشرين الأول/أكتوبر.

ومن الضروري تعزيز المصالحة على نطاق واسع في أوساط المواطنين والقيادة السياسية التي تمثّل مصالحهم. ولكي يتحقق النجاح للبلد فإنه يتعين عليه أن يتوحد في سيره إلى الأمام. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه القاطع بدعم السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك بوصفه بلدا موحدا وذا سيادة، فضلا عن الالتزام بدعم آفاق انضمامه إلى الاتحاد الأوروبي.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي استخدام جميع الأدوات المتاحة له لدعم استقرار البوسنة والهرسك وتقدُّمه. وما زالت الحالة الأمنية العامة في البلد هادئة ومستقرة، غير أن الاستقرار التام لم يتوطد بعد. وفي ذلك الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي قراره الإبقاء على وجوده في البوسنة والهرسك، بما في ذلك من خلال الولاية التنفيذية لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي ”عملية ألثيا“ في ذات الوقت الذي يركز فيه على بناء القدرات والتدريب.

وإذ يستمر تعزيز الاستقرار في البلد إلى جانب إحراز مزيد من التقدم في الإصلاحات ومسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، سيتطلع الاتحاد إلى مواصلة المناقشة مع المجتمع الدولي بشأن إعادة تشكيل الوجود الدولي. وسنفعل ذلك في المحفل المناسب. وفي ذلك الصدد، يدعو الاتحاد الأوروبي سلطات البوسنة والهرسك إلى تحقيق الأهداف المعلقة والشروط اللازمة لإغلاق مكتب الممثل السامي.

وقد أحرزت البوسنة والهرسك تقدما ملحوظا منذ المناقشة الأخيرة في المجلس (انظر S/P.7555). ويدفع منظورها الأوروبي الإصلاحات في البلد ويسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية الشاملين. ولكن لا تزال الانقسامات السياسية قائمة، بما في ذلك الانقسامات العرقية، وهي تقتضي التركيز وبذل الجهود المستمرة من قبل المجتمع الدولي باستخدام الأدوات المناسبة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى استمرار دعم المجلس في سياق الاضطلاع بدوره في توجيه البوسنة والهرسك ومساعدتها في تحقيق السلام والاستقرار والرخاء لجميع مواطنيها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بمشاركة المتكلمين الآخرين الترحيب بالممثل السامي فالنتين إنزكو. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا على إحاطته الإعلامية وتقريره الشامل (S/2016/395، المرفق) فضلا عن عملة الشاق وتفانيه في تنفيذ ولايته الهامة.

تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي لتوه. وأود أن أدلي بالعديد من الملاحظات بصفتي الوطنية.

فما فتئت كرواتيا تشارك بانتظام في مناقشات مجلس الأمن نصف السنوية بشأن البوسنة والهرسك. ونحن نفعل ذلك ليس لمجرد الأسباب الواضحة والغنية عن البيان، بل لأننا بلد مجاور وصديق للبوسنة والهرسك أيضا. ولذات الأسباب الهامة المذكورة آنفا، فإن مشاركتنا تشمل حقيقة أن الكروات المقيمين في البوسنة والهرسك يمثلون أحد الشعوب التأسيسية الثلاثة، وأن كرواتيا تتحمل مسؤولية خاصة إزاء البوسنة والهرسك، بوصفها أحد البلدان الموقّعة على اتفاق دايتون للسلام. ولكل هذه الأسباب، تولي كرواتيا أهمية قصوى للسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك واستقرارها وفعالية مؤسساتها الوطنية.

وقد ذكرنا ذلك في مناسبات عديدة، وسنكرره اليوم أيضا: إن البوسنة والهرسك بلد أوروبي هام يستحق أن يكون

له مستقبل آمن ومزدهر. وما دامت كرواتيا الدولة العضو الوحيدة التي لها حدود مباشرة مع البوسنة والهرسك، فإنها على أتم الاستعداد لتقديم دعمنا ومساعدتنا الكاملين إليها.

تلتزم الحكومة الكرواتية الجديدة التزاماً كاملاً بمواصلة تقديم دعم كرواتيا القوي إلى البوسنة والهرسك. ومن الواضح أن هذا يدل على أن البوسنة والهرسك كانت أول بلد يزوره وزير الشؤون الخارجية والأوروبية الكرواتي الجديد، السيد ميرو كوفاتش، بعد توليه منصبه في كانون الثاني/يناير. كما أن من المقرر أن تنعقد في المستقبل القريب الدورة المشتركة بين حكومة جمهورية كرواتيا ومجلس وزراء البوسنة والهرسك من أجل زيادة تعزيز علاقات التعاون فيما بيننا.

وفيما نناقش اليوم التطورات الحاصلة في الفترة المشمولة بالتقرير، أود أن أتناول ثلاث نقاط ذات أهمية خاصة بالنسبة لنا: التكامل الأوروبي؛ والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك واستقرارها ووظائفها الأساسية بوصفها بلداً موحداً وذا سيادة؛ والمساءلة والمصالحة.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، ظلت كرواتيا مؤيداً قويا للتكامل الأوروبي – الأطلسي للبوسنة والهرسك. لذا فإننا نرحب بصورة كاملة وندعم بقوة تقديم البوسنة والهرسك لطلب عضويتها في الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير. وما من شك في أن عملية التكامل الأوروبي تهيئ مناخاً يفضي إلى توطيد البلد من الداخل وتحديثه.

وقد أثبت النهج الجديد للاتحاد الأوروبي حتى الآن فعاليته وبدأ يؤتي ثماره. وقد ساعد على ضخ طاقة جديدة في عملية الإصلاح في البلد ومسار الاتحاد الأوروبي. إن التركيز على خطة الإصلاح، ولا سيما الجهود الإيجابية الرامية إلى تعزيز الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، قد مكّن البلد من الخروج من الركود العميق الذي كانت فيه. وستواصل كرواتيا الدعوة إلى تركيز قوي ودائم في البوسنة والهرسك على مستوى الاتحاد الأوروبي وما بعده. تقف البوسنة والهرسك على مفترق طرق هام الآن وينبغي لقيادتها السياسية الآن ألا تدّخر جهداً في اغتنام هذا الزخم الإيجابي في المضي قدماً وتنفيذ الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية وكفالة الازدهار الشامل لجميع مواطنيها.

ثانياً، إن السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك واستقرارها ووظائفها الأساسية كدولة موحّدة ذات سيادة أمر له أهمية قصوى في كرواتيا. وهذا أيضاً شرط أساسي لتحقيق الاستقرار والازدهار لجميع بلدان جنوب شرقي أوروبا والقارة الأوروبية برمتها. إن النظام السياسي المحدد والمعقد المتجذر في اتفاق دايتون للسلام يستند في جوانب عديدة منه إلى التمثيل العرقي، والذي ينبغي أن يرتكز على المساواة الحقيقية بين الشعوب المؤسسة الثلاثة. وهذه المساواة هي العنصر الأساسي لتحقيق الاستقرار والوظائف الأساسية للبلد. ولذلك، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار الخطاب والأفكار والإجراءات الانفصالية التي تأتي من جمهورية صربسكا. وهذا أمر لا يمكن قبوله ويشكّل خللاً كبيراً بالنسبة لبرنامج الإصلاح والاستقرار والتقدم الشاملين البوسنة والهرسك. ويجب ألا يكون مستقبل البلد رهينة كيان واحد.

ونحيط علماً بأن قرار أعضاء الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في الدعوة إلى إجراء استفتاء بشأن سلطة الممثل السامي والمحكمة ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك لم يبت فيه، ولكننا نأسف لعدم إلغاء هذا القرار المتخذ في حزيران/يونيه ٢٠١٥ حتى الآن. ونخشى أن تتبع القيادة السياسية في جمهورية صربسكا مرة أخرى خططاً انقسامية في سياق الانتخابات البلدية في تشرين الأول/أكتوبر. كان لهذا القرار المثير للجدل أثر ضار على سيادة وسلامة دولة البوسنة والهرسك. فهو ينتهك اتفاق دايتون للسلام وله إمكانات قوية لتقويض الاستقرار في البلد وفي المنطقة على نطاق أوسع.

ويجب ألا نصمت حيال ذلك؛ بل على العكس، ينبغي إدانة مثل هذا السلوك في عبارات واضحة ومحددة.

ثالثاً، فيما يتعلق بالمساءلة والمصالحة، أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أواخر آذار/مارس الحكم الذي طال انتظاره في القضية المرفوعة ضد رادوفان كارادجيتش. وأدانت المحكمة الدولية كارادجيتش بتهمة ارتكاب أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها على يد القوات الصربية في أثناء النزاع المسلح في البوسنة والهرسك. وجاء الحكم بعد مرور ٢٠ عاماً على الحرب، ارتُكبت خلالها فظائع لا توصف مثل الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا. وعلى الرغم من الحكم على كارادجيتش بالسجن لمدة ٤٠ عاماً، سيستغرق الأمر أكثر من هذا الوقت بالنسبة للضحايا وأسرهم لتضميد جراحهم. وستكون هناك حاجة إلى قدر أكبر بكثير من تحقيق المصالحة الحقيقية في البوسنة والهرسك وخارجها. ولهذا، لم يوضع الجاني فحسب وراء القضبان بل وضعت معه أيضاً سياسته في الإبادة الجماعية والإجرام.

ويحدونا أمل صادق في أن تسير البوسنة والهرسك، بعد أكثر من ٢٠ عاماً على انتهاء الحرب وأهوالها، بثبات على الطريق نحو مستقبل أفضل وأكثر ازدهارا وأمناً واستقراراً. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن مستقبل البوسنة والهرسك هذا يكمن داخل جماعة دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ونتطلع إلى أيام تكون فيها أكبر القصص القادمة من البوسنة والهرسك لا عن جرائم الحرب والمعاناة، ولا عن السياسيين عديمي المسؤولية الذين يهددون وجود البلد في حد ذاته الذي يفترض أن يعملوا لأجله، بل قصصاً كالتي أود أن أختتم بياني بها – قصة عن مسار الدراجات.

لقد أطلقت كرواتيا والبوسنة والهرسك مشروعاً مشتركاً موله الاتحاد الأوروبي بشأن تنشيط طريق قديم للسكك الحديدية – سكك حديدية بطول ٢٠٠ كيلومتر تربط دوبروفنيك على الساحل الكرواتي مع المناطق الداخلية الجبلية للبوسنة والهرسك. وهذا المسار التاريخي الذي يمرّ عبر مناظر طبيعية جميلة جداً سوف يتحول إلى مسار دراجات للمسافات الطويلة، وبذلك يكسب السكان المحليون دخلاً سياحياً على جانبي الحدود. وهنا يكمن هدفنا المستقبلي المشترك – في الأشياء والمساعي التي تربطنا، جنباً إلى جنب مع المصير الأوروبي المشترك.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أودّ أن أتمنى لمصر رئاسة ناجحة جداً وأن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. وأرحب بعودة السيد إنزكو الممثل السامي إلى الأمم المتحدة. وبما أنني آخر المتكلمين، فإني أشكر جميع المتكلمين السابقين على بياناتهم.

إن جمهورية صربيا ملتزمة التزاماً راسخاً بتعزيز العلاقات الثنائية الشاملة مع جيرانها وتستثمر جهوداً متواصلة في تهيئة الظروف اللازمة لنوع وجودة جديدين للعلاقات في غرب البلقان وجنوب شرق أوروبا. وبوصفنا جاراً لصيقاً، فإن البوسنة والهرسك هي شريك رئيسي لبلدي في السعي إلى تحقيق هذا الهدف الهام. إن الإمكانيات متاحة، فضلاً عن وجود الحاجة والمصالح؛ ولكن ما نحتاج إلى عمله هو تعبئة موارد إضافية وتجديد طاقاتنا لتحقيق مستقبل أفضل لجميع شعوبنا. أطلقت حكومة صربيا ورئيس الوزراء فوتشيتش على وجه الخصوص عدداً من المبادرات في الآونة الأخيرة وحققت تقدماً هاماً في التعاون مع الشركاء من البوسنة والهرسك وتقريبنا أكثر من أي وقت مضى من الهدف المشترك لكل حكومة مسؤولة في المنطقة – المصالحة، والثقة المتبادلة، وتسريع التنمية الاقتصادية، والاندماج في الاتحاد الأوروبي.

لقد انقضت أكثر من ٢٠ عاماً منذ التوقيع على اتفاق دايتون للسلام، الذي وضع حداً للقتل والدمار الذي أحدثه

نزاع مأساوي وجلب السلام إلى البوسنة والهرسك. وهذا الاتفاق، الذي هو في العقد الثالث من التنفيذ، كان منطلقاً هاماً في عملية المصالحة في البوسنة والهرسك وفي المنطقة بأسرها. وهو يوفر الأساس لاستعادة الثقة بين الشعوب والكيانات المكونة لها، الأمر الذي يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل البلد في هذه المرحلة أيضاً. ورغم أنه من الممكن دائماً أن نفعل المزيد، فقد تحققت نتائج هامة في توحيد المجتمع والتنمية الاقتصادية وتعاون البوسنة والهرسك مع جيرانها وجهودها التكاملية، والتي يتوقع منها، مثل أي أماكن أخرى في المنطقة، أن يكون لها تأثير محفز على طريقها نحو العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

وكضامن لاتفاق دايتون، بذلت صربيا قصارى جهدها لكي تكون أفضل جيران البوسنة والهرسك؛ فالعلاقات بين البلدين، قبل كل شيء، لها أثر سيتردد صداه على المنطقة بأسرها. إن بلدي، بتقيدها التام بأحكام اتفاق دايتون، ملتزمة التزاماً ثابتاً بصون السيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، فلا يمكن للبوسنة والهرسك إلا في ظروف الاستقرار التام أن تصبح جارة ستستمر وتيرة التنمية فيها في الارتفاع وستحظى الشعوب التأسيسية بنوعية حياة أفضل غداً مما تتمتع به اليوم.

ونعتقد أن البوسنة والهرسك، بوصفها وطنا للعديد من الصرب أيضا، على أعتاب مستقبل أفضل وأن تكاملها الإقليمي سيزداد قوة وأن بنيتها التحتية واقتصادها وإدارتها الفعالة ستواصل تطورها، فيما تتقدم في مسيرتها تجاه التكامل الأوروبي.

ويبرز الحوار وإبرام اتفاقات بين الكيانين والشعوب الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك كأهم قيم ومنجزات أكثر من عقدين من عمر اتفاق دايتون للسلام. وهذه الاتفاقات هي الصكوك الوحيدة الملائمة والفعالة للتصدي للقضايا ذات الصلة بحاضر ومستقبل البوسنة والهرسك، حيث أنها تستهدف التوصل إلى توافق في الآراء. وتتسم هذه الحوارات، ذات القيمة العالية دائما، بأهمية خاصة في أوقات الإصلاح عندما نسعى إلى الوفاء بالمعايير وبلوغ المقاييس المطلوبة في عملية التكامل الأوروبي، إذ أنها تعيننا على سد هوة الخلافات التي تشكل تنافسنا ومواقفنا في بعض الأحيان. إن بلدي مقتنع، انطلاقا من تجربته الخاصة وتجارب الآخرين، بأن لدى البوسنة والهرسك وجهاتها السياسية الفاعلة الإرادة والطاقة للتوصل – من خلال الاتفاقات المتبادلة – إلى حلول تفيد الجميع وتحظى بقبولهم. وستساعد هذه الاتفاقات وتنفيذها على تحسين التفاهم والثقة بين الصرب والبوشناق والكروات وستنشط وتوفر زخما إضافيا لعمليتي التكامل الأوروبي والإصلاح.

شهدنا عددا من الآراء المتباينة في البوسنة والهرسك في الترة الماضية. وصربيا تعتبرها شؤونا داخلية، يُفضَّل أن تعالج من خلال اتفاقات بين الجهات الفاعلة السياسية داخل النظام القانوني القائم في البلد وفي جو من الاحترام المتبادل والروح البناءة.

لقد ابتدر بلدي عددا من الحوارات السياسية على أعلى المستويات بهدف تعزيز تطوير مجموعة واسعة من العلاقات الثنائية مع البوسنة والهرسك. وتم عقد جلسة مشتركة بين حكومة صربيا ومجلس وزراء البوسنة والهرسك في سراييفو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وشارك رئيس الوزراء الصربي ألكسندر فوتشيتش في منتدى الاستثمار التجاري في سريبرينيتسا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وخصصت حكومة صربيا موارد مالية كبيرة، تبلغ في مجملها ٥ ملايين يورو، للمساعدة في تنفيذ المشاريع ذات الأهمية لبلدة سريبرينيتسا والمنطقة المحيطة بها. وفي ضوء الأحداث المأساوية التي وقعت في سريبرينيتسا ومعاناة تلك البلدة والبلدات والقرى العديدة الأخرى في البوسنة والهرسك، يعتقد بلدي أن بناء شراكة ترمي إلى تحقيق المصالحة وتهيئة مستقبل أفضل هي أفضل محفل لتعزيز علاقات حسن الجوار مع البوسنة والهرسك. وقد زار

رئيس الوزراء فوتشيتش موستار في ١٢ نيسان/أبريل لافتتاح معرض موستار الاقتصادي، حيث التقى جميع أعضاء مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

إن جمهورية صربيا مستعدة لمواصلة العمل، ليس للحفاظ على الإنجازات التي تحققت بالتعاون مع الحكومة المركزية للبوسنة والهرسك فحسب، بل كذلك لتعزيزها، وهو ما تعتبره حلقة هامة في السعي إلى تحقيق الاستقرار والازدهار في منطقة غرب البلقان وجنوب شرق أوروبا. وانطلاقا من أحكام اتفاق دايتون، تلتزم صربيا أيضا بتعزيز شفافية العلاقات مع جمهورية صربسكا والتعاون مع اتحاد البوسنة والهرسك وتوسيعه.

قدمت البوسنة والهرسك، في الآونة الأخيرة، طلبا رسميا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وترحب صربيا بتلك الخطوة وتعرب عن استعدادها لتقاسم خبرتها من عملية التفاوض. وقد عُقدت مشاورات ثنائية مع البوسنة والهرسك بشأن التكامل مع الاتحاد الأوروبي في وزارة خارجية جمهورية صربيا في شباط/فبراير الماضي. وتم في تلك المناسبة تسليم المحاورين من البوسنة والهرسك نسخة من ردود صربيا على استبيان المفوضية الأوروبية، والتي نأمل أن تساعد البوسنة والهرسك في خطوتها التالية في طريقها نحو أوروبا. وعلى الرغم من أن الجانبين قد يكونان في مرحلتين مختلفتين من العملية، فإنهما يدعمان بعضهما بنشاط ويتبادلان الآراء والخبرات، وهو أمر توفر مذكرة التفاهم إطارا مناسبا له.

إن من مصلحة بلدي المستمرة تعزيز التعاون الاقتصادي مع البوسنة والهرسك. ويسرنا، في هذا السياق، أن نلاحظ أن مستوى ونطاق التعاون التجاري آخذان في التزايد عاما بعد عام. وفي عام ٢٠١٥، بلغ حجم التبادل التجاري ١,٤٤١ بليون يورو، ذهب حوالي ٩٠٠ مليون يورو منها إلى الاستثمارات، حيث أن صربيا هي أحد أكبر المستثمرين في البوسنة والهرسك، بما في ذلك في مجالات الهياكل الأساسية والطاقة والمشاريع المشتركة.

وصربيا ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز المصالحة والعمل من أجل مستقبل أفضل لجميع شعوب المنطقة. وتكتسي العلاقات مع البوسنة والهرسك، الجار الأول لبلدي، واستقرارها ورخائها أهمية كبرى. ونحن مستعدون لتكثيف اتصالاتنا وتعاوننا ولبذل جهود إضافية في السعي إلى تحقيق ما تستحقه جميع شعوب المنطقة، وهي أهل له، من سلام وأمن ومستقبل أفضل.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.